المصالح الصينية في الشرق الأوسط وأثرها على توازن القوى الاقليمية

Chinese interests in the Middle East
And their impact on the regional balance of power

م.م. اركان محمود احمد اسود
جامعة الموصل – كلية العلوم السياسية
مكان العمل مديرية تربية محافظة نينوى – قسم تربية البعاج
arkanalhor2019@gmail.com

تاريخ استلام البحث: ٢٠٢٥/٧/٣ تاريخ قبول النشر: ٢٠٢٥/١٠/٦

الملخص:

تُعدّ منطقة الشرق الأوسط من أهم مناطق العالم وأكثرها ازدحامًا بالتفاعلات الدولية وتشابك مصالح القوى الإقليمية والدولية. وقد أصبح مفهوم "الشرق الأوسط" يتردد بشكل متزايد في أدبيات العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، نظرًا لما تتمتع به هذه المنطقة من مكانة استراتيجية وأهمية واسعة في حسابات العديد من دول العالم، ولا سيما القوى الإقليمية والعالمية الكبرى.

وتنبع هذه الأهمية من احتواء المنطقة على مضايق وممرات مائية حيوية، بالإضافة إلى تمركز مصالح لا يمكن الاستغناء عنها بالنسبة لتلك الدول. ومن هذا المنطلق، تُعدّ المنطقة من المناطق الحيوية للمصالح الصينية. فكما هو معلوم، تُعدّ الصين أحد اللاعبين الرئيسيين في النظام الدولي الحالي، ويتزايد وزنها الدولي بوتيرة متسارعة، ما رفع سقف التوقعات نحو احتمالية تصدرها قائمة القوى العالمية في السنوات القليلة القادمة.

وانطلاقًا من هذه المعطيات، شهدت السياسة الخارجية الصينية توجّهًا واضحًا نحو السعي لتحقيق مصالحها في المنطقة، من خلال الحفاظ على إمدادات الطاقة، وحماية طرق النقل المؤدية إلى الأسواق الإقليمية والعالمية لصناعاتها، إلى جانب تسخير قدراتها العسكرية لضمان أمن هذه الإمدادات.

وفي ظل هذه الظروف، تُعدّ السمة الأبرز للمرحلة الراهنة في الشرق الأوسط غياب توازن استراتيجي حقيقي. لذا، يتعيّن على الصين، الساعية إلى تحقيق حالة من الاستقرار في المنطقة بما يخدم مصالحها، أن تبحث عن مقاربات استراتيجية تُفضي إلى تحقيق توازن استراتيجي بين القوى الفاعلة في الإقليم (تركيا – إيران – السعودية)، من خلال رعاية شراكات استراتيجية تسهم في خلق بيئة أمنية واقتصادية مستقرة. هذه البيئة من شأنها أن تحقق المصالح الصينية من جهة، وتُكسب في الوقت ذاته تقبّل القوى الإقليمية للدور الذي تلعبه الصين على الصعيدين الإقليمي والدولي.

الكلمات المفتاحية: المصالح الصينية، الشرق الأوسط، التوازن الاستراتيجي، القوى الإقليمية.

Abstract:

The Middle East has been and is still one of the most important regions of the world and the most crowded international interactions and the interests of regional powers and international powers, so the concept of the Middle East has become more frequent in the literature of international relations after World War II, as this region is characterized by a great position and wide importance in the accounts of many countries of the world, especially the regional and global countries great, being one of the most concentrated areas where the interests of those countries that cannot be dispensed with due to the occurrence of Important fjords and waterways within this area, Therefore, this region is considered one of the vital areas for Chinese interests, as it is known, China is one of the main players in the current international system, and its international weight is increasing at an accelerated pace, raising the ceiling of expectations that it will become in the next few years the number one power in the world. In line with this, China's foreign policy has witnessed a push to pursue its interests in this region by preserving energy supplies, protecting transport routes for regional and global markets for its industries, and harnessing its military power to protect these supplies. In light of these data, the most prominent feature that distinguishes the region at the current stage is the loss of a real strategic balance, so China, which is looking for a state of stability in the Middle East that leads to the protection of its interests, must search for strategic approaches that maintain a strategic balance between the active countries in the region (Turkey - Iran - Saudi Arabia) by sponsoring strategic partnerships that allow the creation of an economic security environment that allows the achievement of these interests on the one hand, and at the same time allows Regional powers accept China's regional and global role

Keywords: Chinese interests, Middle East, Strategic balance, Regional powers.

المقدمة

تتمتع منطقة الشرق الأوسط بأهمية بالغة وأولوية كبيرة في السياسة الخارجية الصينية ومصالحها العليا، إذ تُعتبر من المناطق الاستراتيجية الأساسية للحصول على الموارد اللازمة لإدامة صناعاتها، وخاصة موارد الطاقة (النفط والغاز)، إضافة إلى كونها أسواقًا نشطة وجيدة لتصريف منتجاتها الصناعية التي أصبحت العصب الرئيسي للأمن القومي الصيني على الصعيد العالمي.

كما تلعب هذه المصالح دورًا في وضع أسس وصياغة مقاربات للتوازن الاستراتيجي بين القوى الإقليمية الرئيسية الثلاث (تركيا – إيران – السعودية)، وتأثير هذا التوازن على إمكانية تحقيق المصالح الصينية المعلنة وغير المعلنة في منطقة الشرق الأوسط. وتعكس هذه المنطقة أهمية استراتيجية كبيرة تلقي بظلالها على الدور الصيني العالمي، لا سيما في منطقة الشرق الأوسط بشكل خاص، والعالم بشكل عام.

أهمية البحث: تنطلق أهمية هذا البحث من الدور الاستراتيجي الكبير الذي تمثله منطقة الشرق الأوسط بالنسبة للمصالح الصينية، وكيف يمكن للدور الصيني — الذي يسعى لتحقيق تلك المصالح — أن يؤثر من خلال رعاية الوساطات لعقد اتفاقيات وشراكات بين القوى الإقليمية (تركيا – إيران – السعودية)، ورعاية هذه الترتيبات بالشكل الذي يحقق التوازن الإقليمي ويساعد على استدامة وتنفيذ تلك المصالح في المنطقة.

إشكالية البحث: تنطلق إشكالية البحث من مشكلة أساسية هي ان للصين مصالح استراتيجية في منطقة الشرق الأوسط، وهذه المصالح ارتبطت بمجموعة من العلاقات والشراكات الاستراتيجية والتي اثرت بشكل كبير في عملية التوازن الاستراتيجي في منطقة الشرق الاوسط، ومن هنا تمت صياغة مجموعة من الأسئلة التي تسعى الدراسة للإجابة عليها، منها:

١. ما هي المصالح الاستراتيجية للصين في الشرق الأوسط، ومدى تأثيرها على الدور العالمي الذي تضطلع به؟
٢. ما هي أبرز الفرص والكوابح الإقليمية التي تواجه تنفيذ هذه المصالح؟
٣. ما هو الدور الصيني في تحقيق التوازن الإقليمي في المنطقة بشكل يسهم في تحقيق الأهداف الصينية؟

فرضية البحث: تنطلق فرضية البحث من فكرة مفادها أن للصين مصالح استراتيجية في منطقة الشرق الأوسط تسعى لتحقيقها من خلال أدوار متعددة، ولا يمكن تنمية هذه المصالح واستدامتها إلا عبر القيام بدور الوسيط الدولي بين القوى الرئيسية (تركيا – إيران – السعودية)، لخلق بيئة إقليمية مواتية تحقق تلك المصالح. وهذا لا يتحقق إلا بالسعي نحو تحقيق توازن استراتيجي وانسجام إقليمي من خلال كفالة ترتيبات أمنية ورعاية شراكات اقتصادية تُسهم في خلق فرص تدعم أداء هذه الأدوار لتحقيق المصالح المعلنة وغير المعلنة.

هدف البحث: يهدف البحث إلى كشف وتسليط الضوء على المصالح الصينية في الشرق الأوسط التي تسعى لتحقيقها، وتأثير القوى الإقليمية وتفاعلاتها على تحقيق تلك المصالح. كما يستعرض مدى إمكانية توحيد الرؤى الإقليمية بطريقة تحقق التوازن بين مصالح تلك الدول والمصالح الصينية، وذلك من خلال ثلاثة محاور رئيسية، إلى جانب مقدمة وخاتمة تتضمن أهم الاستنتاجات والتوقعات والتوصيات.

منهجية البحث: تفرض طبيعة الدراسة استخدام المنهج الوصفي، ومنهج تحليل النظم، بالإضافة إلى المنهج الاستقرائي لوصف الفرص والتحديات المتعلقة بمشكلة البحث، ثم تحليلها للوصول إلى توصيات تسهم في إيجاد نتائج تصف المشكلة وتعالجها.

هيكلية البحث: تم تقسيم الدراسة، في ضوء الإشكالية والفرضية، إلى مقدمةٍ وثلاثة مباحث رئيسية، تناولت المقدمة بيان أهمية منطقة الشرق الأوسط بالنسبة للمصالح الصينية، ومدى تأثر التوازن الإقليمي بتحقيق تلك المصالح. أما المبحث الأول، فقد تناول الإطار النظري والدلالات المفاهيمية لمصطلحات البحث، مثل مفهوم الشرق الأوسط وحدوده المكانية، مع توضيح أهميته الجيوسياسية والجيوستراتيجية، إضافةً إلى التعريف بمفهوم توازن القوى الإقليمي.

في حين سلّط المبحث الثاني الضوء على الفرص والعوائق التي تواجه المصالح الصينية في الشرق الأوسط، وجاء المبحث الثالث ليتناول تاريخ ومسار العلاقات الصينية – الشرق أوسطية، إضافةً إلى العلاقات البينية بين الدول الإقليمية في المنطقة، مع بيان انعكاسات تحقيق المصالح الصينية على التوازن الإقليمي في الشرق الأوسط.

واختُتمت الدراسة بـ خاتمة تضمنت أبرز الاستنتاجات والتوصيات التي توصلت إليها الدراسة.

المبحث الأول: الشرق الاوسط والاهمية الجيوبوليتيكية والاستراتيجية

أولا: مفهوم الشرق الأوسط: بدأ تاريخ الشرق الأوسط الحديث مع حملة نابليون بونابرت على مصر (١٧٩٨-١٨٠١)، ويرجع بعض الباحثين ظهور مصطلح الشرق الأوسط إلى حقائق جغرافية باعتباره يقع في موقع يتوسط القارات الأساسية: آسيا، وأفريقيا، وأوروبا. ومن ثم أصبح مفهوم الشرق الأوسط يتردد بشكل أكبر في أدبيات العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، حيث أنشأت الولايات المتحدة الأمريكية (معهد الشرق الأوسط)، الذي وسّع من المساحة المفترضة للشرق الأوسط ليشمل كافة المشرق العربي، وباكستان، وآسيا الوسطى، والأقطار العربية في شمال إفريقيا.[١]

كما يطلق بعض المختصين وصف منطقة الشرق الأوسط على المنطقة الجغرافية الواقعة حول وشرق وجنوب البحر المتوسط، وتمتد إلى منطقة الخليج العربي[٢] ويطلق عليه أحيانًا اسم الشرق الأدنى، وهي منطقة تقع على مفترق الطرق بين القارات الثلاث: آسيا، وأفريقيا، وأوروبا [٣]ثم أصبح تعريف دول الشرق الأوسط — عند منتصف القرن العشرين — يشمل كلًّا من تركيا، وقبرص، وسوريا، ولبنان، والعراق، وإيران، وفلسطين، والأردن، ومصر، والسودان، وليبيا، والمملكة العربية السعودية، والكويت، واليمن، وعُمان، والبحرين، وقطر، والإمارات العربية المتحدة، وكان هذا هو التعريف السياسي التقليدي لدول الشرق الأوسط.[٤]

وبالرغم من هذا التوصيف، إلا أن الشرق الأوسط إقليم صعب التحديد بصورة واضحة أو قاطعة، كما هو الحال مع بعض الأقاليم الأخرى. ولا يرجع السبب وراء ذلك إلى أن الإقليم مجرد ابتكار لفظي في قاموس السياسة العالمية منذ أواخر القرن الماضي، فالإقليم كيان جغرافي حقيقي، بكل ما تعنيه الجغرافيا من صفات وتفاعلات طبيعية وبشرية وتاريخية وسياسية. ولكن السبب في صعوبة تحديد الشرق الأوسط راجع إلى أنه إقليم هلامي القوام، بمعنى أنه يتسع أو يضيق على خريطة العالم حسب التصنيف أو الهدف الذي يسعى إليه الباحث في مجال العلوم الطبيعية أو الإنسانية، أو التصنيف الذي تتخذه هيئة دولية معينة. [٥].

ثانيا: الأهمية الجيوبولتيكية والاستراتيجية: تمتاز منطقة الشرق الأوسط بمكانة كبيرة وأهمية واسعة في حسابات الكثير من دول العالم، لا سيما الدول الإقليمية والعالمية العظمى، كونها تعد من أكثر المناطق التي تتركز بها مصالح تلك الدول والتي لا يمكن الاستغناء عنها [٦]

وذلك بفعل وقوع مضايق وممرات مائية مهمة ضمن هذه المنطقة، إذ تكتسب هذه المضايق أهمية استراتيجية واقتصادية بالغة. فمنها ما يعد نقطة وصل مهمة بين القارات، وتُستعمل للملاحة والتجارة. كما

تُعتبر هذه المضايق التي تقع ضمن حوض البحر المتوسط من أكثر المنافذ البحرية حيوية في العالم، وقد أثارت خلافات كثيرة ونزاعات طويلة نظرًا للتنافس الدولي الشديد على السيطرة عليها. [٧].

ولهذا، فإن منطقة الشرق الأوسط شكلت دومًا حيزًا استراتيجيًا، حيث تحتل المنطقة مكانة استراتيجية مهمة في النظام العالمي، حتى ليخيل أنه لا توجد بقعة في العالم تعادلها في الأهمية. ومن هنا يبرز البعد الجيو–سياسي لمنطقة الشرق الأوسط، لا سيما من خلال وجود شركات نفط كبيرة في المنطقة [٨].

ولهذا، تتمتع منطقة الشرق الأوسط بأهمية كبيرة مقارنة بغيرها من المناطق، وتكمن هذه الأهمية في طريقة تعامل القوى الكبرى معها وتوظيفها لها توظيفًا استراتيجيًا في تنافسها مع بعضها البعض، مثلما حدث أبان الحرب الباردة، حيث سعى كل طرف إلى بسط نفوذه على منطقة الشرق الأوسط للوصول إلى الصدارة في النظام الدولي. إذ تعد منطقة الشرق الأوسط من أهم المناطق المؤثرة في مصالح القوى الكبرى والإقليمية، لما لها من أهمية اقتصادية تتمثل بغزارة مواردها الطبيعية المخزنة، وكذلك تنوع صادراتها من الخام نتيجة لتنوع مناخها وتضاريسها. كما أن أهميتها الجيواستراتيجية جعلتها منطقة هامة تجذب اهتمام وأنظار الدول الكبرى. [٩] كما أن هذه الأهمية الجيوسياسية والاستراتيجية نابعة من عدة اعتبارات، أهمها: [١٠]

٤. **طبيعة موقعها الجيوستراتيجي:** تتمتع منطقة الشرق الأوسط بموقع جيوستراتيجي مهم، كونها تشكل حلقة وصل بين قارات العالم المختلفة. فضلاً عن ذلك، تتوسط موقعًا هامًا بين أبرز البحار والمحيطات العالمية، التي تُعد من أسهل وأرخص طرق التنقل. كما تحتوي منطقة الشرق الأوسط على مجموعة من أبرز المضايق والممرات البحرية التي تمثل أهم الممرات الرابطة بين طرق التجارة العالمية، ويتم عبرها تصدير طاقة المنطقة إلى العالم الغربي. ومن أبرز هذه المضايق: مضيق هرمز، وباب المندب، وقناة السويس، وجبل طارق، والبوسفور، والدردنيل.

٥. **طبيعة العامل الديموغرافي:** تتمتع منطقة الشرق الأوسط بتنوع ديموغرافي وعرقي كبير، مما جعلها خليطًا غنيًا من الحضارات والأديان والأعراق المختلفة، وهو ما يشكل سببًا رئيسيًا في اندلاع الأزمات والحروب في المنطقة. كما تتميز المنطقة بكثافة سكانية عالية نتيجة لارتفاع معدلات النمو السكاني، مما جعل دولها تعتمد بشكل كبير على فئة الشباب التي تمثل قوة كبيرة جدًا لهذه الدول.

٦. **أهمية الموارد الاستراتيجية:** تُعد منطقة الشرق الأوسط واحدة من أغنى مناطق العالم بالموارد الطبيعية، ولا سيما موارد الطاقة (النفط والغاز الطبيعي) اللذين يُعتبران عصب الصناعة العالمية. فحسب إحصائيات الحكومة الأمريكية لعام ٢٠١٨، تحتوي منطقة الشرق الأوسط على حوالي ٧٥% من إجمالي احتياطات النفط العالمية، وتصدر منها نحو ٣٩% من إنتاج النفط العالمي. أما الغاز الطبيعي، فتنتج المنطقة حوالي ١٠% من حجم الإنتاج العالمي. فضلاً عن ذلك، تحتوي المنطقة على مجموعة من المعادن المهمة، منها الفوسفات والرصاص والحديد. (١١)

لقد شكل الموقع الجغرافي الهام للشرق الأوسط أحد عوامل القوة له من جهة، وأحد عوامل عدم الاستقرار من جهة أخرى. فمن ناحية القوة، ترتبط المضايق في الشرق الأوسط بنظام متكامل يضمن حركة الملاحة الدولية. فمثلاً، لا معنى للانطلاق من مضيق هرمز وصولًا إلى أوروبا والمحيط الأطلسي دون المرور بمضيق باب المندب وقناة السويس ومضيق جبل طارق. وفي حال انسداد أي من هذه الممرات، ستتعطل الملاحة الدولية بشكل كلي، ولا يبقى أمام السفن إلا الطرق الأطول التي تكلف المزيد من الوقت والتكاليف. كما أن مضيق باب المندب لم يكن ذا شأن بدون افتتاح قناة السويس، وقناة السويس لم تكن ذات هذه الأهمية إلا بسبب النفط القادم من الخليج العربي، أما مضيق جبل طارق فكانت أهميته ستتناقص إلى أقل من النصف بدون وجود قناة السويس ومضيق باب المندب، ومن هنا برزت عوامل القوة في الشرق الأوسط عبر إدراك الفواعل الدولية والإقليمية لأهمية المنافذ البحرية، خاصة مع بطء سير مشاريع أنابيب النفط التي تمر بمفاوضات منهكة. لذا تبقى هذه الثغرات المائية شرايين حياة للاقتصاديات النامية والمتطورة. وعليه، تضع كل دولة استراتيجية خاصة بها لاستغلال هذه المنافذ، وبالتالي تصبح هذه المنافذ، بالإضافة إلى عوامل أخرى، من عوامل قوة الشرق الأوسط [١٢].

وفي ذات الوقت تظهر العديد من الكوابح والتحديات التي تصبح في أحيان كثيرة عوامل ضعف بنوية للشرق الأوسط يمكن بيانها كالتالي [١٣]

١. **الصراعات السياسية والطائفية:** لا تزال المنطقة تعاني من العديد من الصراعات السياسية والطائفية، مثل الحرب في سوريا واليمن، والصراع الفلسطيني–الإسرائيلي. هذه الصراعات تزهق الأرواح، وتدمر البنى التحتية، وتعوق التنمية، وتشكل بيئة خصبة لنمو التطرف والإرهاب.

٢. **التطرف والإرهاب:** يشكل التطرف والإرهاب تهديدًا كبيرًا للمنطقة، وجماعة داعش مثال صارخ على ذلك. هذه الجماعات تهدد استقرار الدول، وتشيع الخوف والرعب بين الناس، وتعيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٣. **التغيرات المناخية:** تواجه منطقة الشرق الأوسط أخطارًا كبيرة جراء التغيرات المناخية، مثل نقص المياه، والتصحر، والهجرة. تُهدد هذه التغيرات الأمن الغذائي، وتسبب نزوحًا جماعيًا، وتشكل عبئًا كبيرًا على اقتصادات المنطقة، وخاصة اقتصاديات الدول العربية.

٤. **البطالة:** تعاني العديد من دول المنطقة من معدلات بطالة مرتفعة، وخاصة بين الشباب. تسبب هذه البطالة الفقر والتهميش، وتشكل بيئة خصبة لنمو الجريمة والتطرف

٥. **الفساد:** يُعتبر الفساد من أهم التحديات التي تواجه المنطقة، ويؤثر سلبًا على التنمية والاستقرار. فالفساد يعوق الاستثمار، ويُضعف ثقة الناس في الحكومات، ويُشكّل بيئة خصبة لنمو الجريمة

وعلى الرغم من تلك التحديات، فإن منطقة الشرق الأوسط كانت ولا تزال من أهم المناطق التي تتمتع بتأثير كبير على مسار السياسات الدولية الاستراتيجية والاقتصادية لدول العالم، لا سيما سياسات الدول العظمى والصناعية منها، التي تسعى باستمرار إلى وضعها أولوية في عملية اتخاذ أي قرار دولي جيوسياسي – استراتيجي.

ثالثا: توازن القوى الإقليمية: ابتداءً، يُستخدم مفهوم التوازن في العلوم الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فأُسبغت عليه خصائص التلقائية والحتمية. كما يُستعمل لوصف سياسات الدول التي تستهدف تحقيق التوازن الإقليمي بينها. ويُعرف التوازن عمومًا بأنه قانون عام ومبدأ اجتماعي يمكن استخدامه كوسيلة مجدية لدراسة العلاقات الدولية وتحليل أنماط تفاعلاتها. وقد تعددت التعاريف حول التوازن نتيجة تعدد الصفات والمناهج التي استُخدمت في دراسته. فالبشرية، خلال تاريخها الطويل منذ ظهور فكرة الدولة، لاحظت دائمًا مسألة التوازن بين القوى، ما أفرز مفهوم "توازن القوى" كإطار ينظم العلاقات الدولية. وبسبب أهميته، فقد تم تدريس هذا المفهوم بعناية كبيرة في العديد من المؤسسات ومراكز البحوث الغربية المتقدمة، وأصبح حجر الزاوية في السياسات الدولية للدول الغربية. ويرى بعض الباحثين أن تحقيق السلام أو الاستقرار الدولي يعتمد على حالات توازن القوى، بينما يرى آخرون أن هذا تصور قديم، خاصة بعد أن لم تعد القوة العسكرية وحدها العامل الحاسم في السياسة الدولية. فقد برز مفهوم جديد يُعرف بـ"توازن المصالح"، حيث يُنظر إلى القوى على أنها تسعى لتحقيق أهداف مشتركة، قد تتخذ أشكالًا مختلفة، سواء عبر القوة العسكرية أو من خلال أساليب تبادل المصالح، بما يُعرف اليوم بـ"القوة الكامنة"، والتي تساهم في تحقيق توازن القوى الإقليمي والدول(١٤).

توازن القوى Balance of Powers كما عرفته الموسوعة العربية، يعني اصطلاحا في ميدان العلاقات الدولية، يعود استعماله إلى القرن السادس عشر، ولو أنّ مفهومه العام كان معروفاً منذ أقدم العصور. يعني هذا الاصطلاح في جوهره الحالة التي تجد فيها إحدى الدول، أو مجموعة من الدول، أنها مضطرة لأن تتخذ الحيطة إزاء نمو دولة أخرى أو مجموعة دول، منافسة لها، أو يحتمل أن تبلغ منافستها لها حدّ تهديد مصالح الدولة أو المجموعة الأولى، أو النيل من استقلالها وسلامتها الإقليمية، فتهرع الدولة أو المجموعة التي تستشعر هذا الخطر إلى استجماع أسباب قوتها ورصّ صفوفها بحيث تكون معادلة في القوّة والاستعداد للدولة أو المجموعة المنافسة، إلى أن يقوم نوع من التوازن بين الفريقين، يفترض فيه أن يحول دون الحرب، لأن التعادل من شأنه أن يبعد إمكان انتصار أحد الفريقين على الآخر، فيجعل صنّاع القرار يفكرّون ملّياً قبل التورّط في حرب سجال طويلة الأمد تكون الخسارة فيها أكثر من الغنيمة(١٥)

المبحث الثاني: المصالح الصينية في الشرق الأوسط بين الفرص والكوابح

تُعدّ الصين أحد اللاعبين الرئيسيين في النظام الدولي الحالي، كما أن وزنها الدولي يتزايد بوتيرة متسارعة، مما رفع سقف التوقعات إلى أنها ستصبح، في السنوات القليلة القادمة، القوة الأولى في العالم. وتماشياً مع هذا الصعود، شهدت السياسة الخارجية الصينية تحوّلات كبيرة وتطوّرات ملحوظة، حيث أصبحت أكثر مرونة وحيوية، وأكثر انخراطاً في القضايا الدولية. كما باتت الصين لاعباً أكثر قدرةً ومهارةً في اللعبة الدبلوماسية. وتعتمد السياسة الخارجية الصينية على عدد من المحددات التي تساعد على استشراف توجهاتها تجاه قضايا دولية بعينها، إذ تؤدي اعتبارات الأيديولوجيا وتحقيق المصالح دوراً رئيساً في تشكيل هذه التوجهات، وذلك في إطار سياسة خارجية تتسم بالبراغماتية. وتُعدّ منطقة الشرق

الأوسط من أهم المناطق التي كثّفت فيها الصين نشاطها بشكل ملحوظ منذ نهاية الحرب الباردة، رغم أن العلاقات الصينية – الشرق أوسطية تعود إلى ما قبل ذلك بكثير. فالصين تنظر إلى الشرق الأوسط، بما يملكه من ثروات وموقع استراتيجي، بوصفه منطقة تشابك وصراع مستمر بين القوى الدولية المتنافسة على النفوذ. وترى أن حسم هذا الصراع لصالح أي قوة دولية سيتحدد إلى حدّ كبير في هذه المنطقة الجغرافية من العالم. وانطلاقاً من هذا التصوّر، بنت الصين إستراتيجية واضحة تُسيّر من خلالها مصالحها في الشرق الأوسط، بما يتماشى مع توجهاتها وسياستها الخارجية[١٦].

وفي الوقت ذاته، اشتهرت السياسة الخارجية الصينية بالحذر والرصانة، وحرصها على عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى. وتهدف الصين من خلال هذه السياسة إلى تحقيق مصالحها الاقتصادية بالدرجة الأولى، مع الحفاظ على علاقات غير تصادمية مع مختلف الدول، ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية.

ومن أجل تحقيق هذه المصالح، بدأت الصين تنتهج سياسة أكثر انفتاحًا على العالم، مستخدمة في ذلك ما يُعرف بـ"القوة الناعمة". وقد شكّلت الفترة ما بين ٢٠١٩ و٢٠٢١ اختبارًا حقيقيًا لهذه القوة، حيث تمكنت الصين من توظيف أدواتها الناعمة لتحقيق أهداف سياستها الخارجية، بما يخدم مصالحها الدولية، خاصة في منطقة الشرق الأوسط. وقد تجلّى ذلك من خلال تبنّي سياسات تقوم على مبادئ تهدف إلى تحقيق المصالح القومية الصينية بطريقة هادئة وسلمية، ومن أبرز هذه المبادئ :الاحترام المتبادل للسيادة ووحدة الأراضي، عدم الاعتداء، عدم التدخل في الشؤون الداخلية، المساواة والمنفعة المتبادلة، والتعايش السلمي[١٧].

لقد كانت للصين، في حركتها نحو الشرق منذ عقود، دوافع مهمة تنبع من إدراكها العام بأنّ الشرق الأوسط يُعدّ إحدى المناطق المحورية التي يتوقف عليها التوسع في أداء الأدوار وتعزيز المكانة على المستوى العالمي .فالتاريخ، كما تثبته الوقائع، يُظهر أن صعود قوى كبرى مثل إسبانيا، والبرتغال، وهولندا، وفرنسا، وبريطانيا إلى مصاف القوى العالمية، كان يرتكز – في أحد أركانه الأساسية – على مدى قدرتها على التوسع في مناطق النفوذ داخل الشرق الأوسط، نظراً لما تتمتع به هذه المنطقة من مكانة استراتيجية ذات بُعد عالمي[١٨].

١. **البعد الاستراتيجي (الطاقة):** إن التنافس على موارد الطاقة، وخاصة النفط الخام والغاز، يُعدُّ إحدى الغايات الرئيسة للدول الكبرى التي تسعى إلى تأكيد نفوذها عليها وتأمين احتياجاتها منها، في ظل تسارع وتيرة الإنتاج، واضطرابات مالية تصيب الاقتصاد العالمي باهتزازات متتالية، إضافة إلى السباق على حجز مواقع متقدمة في السوق الدولية. كل ذلك أدى الى ازدياد اهتمامات الصين بالمنطقة العربية، لا سيما لأسباب المصالح والنفوذ، في ظل تزايد الأهمية الجيو–استراتيجية لهذه المنطقة، وعليه عملت الصين على زيادة علاقاتها بدول المنطقة، لاسيما في المجال الاقتصادي والحصول على إمدادات البترول. فقد أدى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي للصين إلى زيادة كبيرة في الطلب على الطاقة، وخاصة النفط، ففي عام ٢٠٠٣، كان النفط المستورد يغطي أكثر من ٣٦ % من احتياجات الصين، وارتفع إلى ٤٠% في عام ٢٠٠٤، مما اضطر الصين إلى أن تستورد نحو ٣ ملايين برميل من النفط يوميا (١٩).

انتقلت الصين من دولة مكتفية بقدرتها الإنتاجية من مصادر الطاقة إلى دولة مستوردة لهذه المصادر، وخصوصًا من منطقة الشرق الأوسط، نظرًا للنمو الاقتصادي الصيني الذي تراوح خلال الفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١١ بين ٤,٨% و١٤,٢%. وتشير المؤشرات الاقتصادية إلى أن البلاد تستورد حاليًا حوالي ٥٠% من حاجتها الطاقوية. وتقدر وكالة الطاقة الدولية أن الصين ستكون الدولة الأولى عالميًا في استيراد الطاقة بحلول عام ٢٠٢٥، بينما تستورد حاليًا حوالي ٤,٩٥ مليون برميل يوميًا، منها ٤٦% من الشرق الأوسط و١٠% من روسيا وآسيا الوسطى[٢٠].

إن الصين اليوم لم تعد تستطيع سد حاجتها إلى الطاقة من مواردها الذاتية كما كانت عليه قبل أواخر التسعينات من القرن الماضي، لأن اقتصادها يتطور بسرعة تتراوح بين ٨% و١٠% سنويًا. إضافة إلى ذلك، تُعد الصين دولة كبيرة يبلغ عدد سكانها أكثر من ١,٤ مليار نسمة، وتزداد حاجات شعبها المادية باستمرار مع ارتفاع مستوى معيشته وتطور صناعاته، مما فرض ضغوطًا كبيرة على الموارد والبيئة. لذا تحاول الصين بلوغ مستوى الدول المتقدمة، فهي بحاجة دائمة إلى الطاقة بشكل هائل. فقضية أمن الطاقة بالنسبة لها تعني بالأساس قضية النفط؛ فعلى الرغم من غناها بالفحم الطبيعي، إلا أنها تعاني من نقص كبير في النفط، ولا تستطيع تلبية حاجتها إليه من مواردها الذاتية. لذلك، لا بد أن تعتمد على النفط المستورد من الدول الأخرى، وخصوصًا من دول الشرق الأوسط. وبحسب البيانات الصادرة عن الحكومة الصينية، كانت الصين مصدرة للنفط عام ١٩٩٣، أما في عام ٢٠١٦، فقد بلغت كمية النفط المستورد نحو ٣٨١ مليون طن، وهو ما يشكل أكثر من ٦٥% من إجمالي حجم النفط المستهلك. وتتوقع وكالة الطاقة الدولية أن يصل اعتماد الصين على النفط المستورد إلى ٧٤% بحلول عام ٢٠٣٠[٢١].

وبما أن الصين تعد ثاني أكبر مستهلك للطاقة بعد الولايات المتحدة على مستوى العالم، فقد دفعها ذلك إلى البحث عن حلول وإيجاد بدائل في الخارج. لذلك بدأت تتحرك بشكل كبير ومركز في منطقة الشرق الأوسط بغية تنويع مصادر احتياجاتها من الطاقة، من خلال تعزيز تعاونها مع الدول المنتجة للطاقة مثل إيران والسعودية، والكشف عن حقول جديدة وإدارة الحقول القديمة. كما تدرك الصين أن تطوير العلاقات الاستراتيجية والاقتصادية مع دول الشرق الأوسط وإدامتها من خلال مبادرة الحزام والطريق سيؤدي إلى توسيع فرص توسيع المصالح الصينية في المنطقة. وقد عملت الصين على إبرام اتفاقيات في مجال الاستثمار في الطاقة وتطوير البنى التحتية.فضلاً عن ذلك، تدرك الصين أن هذه الدول تقع على ممرات بحرية هامة مثل الخليج العربي، وخليج عمان، والبحر الأحمر، ومضيق باب المندب، وقناة السويس، والتي تعد جميعها ممرات حيوية للطاقة المتوجهة إلى الصين، وللسلع والبضائع الصينية المتجهة إلى أفريقيا وأوروبا[٢٢].

اذ يشمل المشروع الاقتصادي الصيني ستة ممرات مائية مهمة، ينتهي نصفها على ضفاف البحر المتوسط عبر الشرق الأوسط والبلدان العربية. وهذا ما يجعل الصين تولي المنطقة أهمية كبيرة وتسعى لتحقيق علاقات ودية مع دولها. كما أن تأمين الطاقة والسعي وراء النفط يعدان من الأهداف الأساسية

للمشروع الاقتصادي الصيني في المنطقة. لقد جعل هذا الاهتمام الصين تركز على الشأن الشرق أوسطي من أجل كسب أكبر احتياطي للنفط والغاز، لا سيما أن التبادل التجاري القائم على الطاقة والنفط والغاز يمنح القدرة على تعزيز التنمية الاقتصادية لجميع الأطراف المعنية، ويؤمن لدول الشرق الأوسط مركزًا ممتازًا للوصول إلى الأسواق الأفريقية والأوروبية. وبذلك، يحتل الشرق الأوسط جزءًا كبيرًا من اهتمامات الصين، ويُعتبر نقطة محورية لإتمام المشروع الصيني الجديد الذي تسعى إلى تحقيقه(٢٣).

ولكن وعلى الرغم من الزخم الاستراتيجي والاقتصادي الذي تتمتع به الصين في منطقة الشرق الأوسط، إلا أن قطاع الطاقة يعاني من بعض الكوابح والتحديات. فالمشكلة الرئيسية تكمن في الاعتماد الكبير جدًا على الطاقة التقليدية. فباستثناء الفحم، فإن أغلب النفط والغاز الطبيعي مستوردان من السوق العالمية. وفي حال حدوث أي عدم استقرار سياسي أو أمني في دول إنتاج الطاقة أو في ممرات النقل البحرية، فإن الصناعة الصينية ستتأثر بشكل كبير، بالإضافة إلى تعرضها لضغوط من الدول المنتجة.(٢٤)

٢. **البعد الاقتصادي – التجاري (السوق):** لقد استطاعت الصين، العملاق الاقتصادي العالمي، التي بدأت منذ فترة ليست قصيرة في غزو العالم تجاريًا، أن تضع نفسها على المرتبة الثانية في قمة هرم الاقتصاد العالمي بنسب نمو سنوية مرتفعة. بل أوشك هذا العملاق الصاعد بقوة أن يحتل القمة الأولى متفوقًا اقتصاديًا على الاقتصاد الأول عالميًا، وهو اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية، التي ظلت كقوة عظمى وحيدة في العالم منذ انهيار الاتحاد السوفيتي في نهاية ثمانينيات القرن العشرين.وفي ضوء ذلك اتخذ العملاق الصيني خطوات جادة وسريعة للخروج من عزلته الاختيارية التي قضاها في الإعداد للمستقبل عبر البناء الاقتصادي والتنمية المستدامة في مختلف أوجه الحياة، حتى أصبحت الصين المنافس الشرس للولايات المتحدة الأمريكية والقوى الكبرى ومنتدى الدول الصناعية في كثير من الميادين، ومنها الميدان الاقتصادي (٢٥).

لذا عملت الصين على توظيف كل الإمكانيات التي تتمتع بها في إقامة شبكة من العلاقات الخارجية والتحالفات مع كثير من الدول، لا سيما دول الشرق الأوسط، لممارسة سياساتها التنافسية في العالم وفرض تواجدها بطريقة مرغوبة كقوة مؤثرة، وتحقيق المصلحة والفائدة المشتركة بين الدول. فقد شكل انضمامها في عام ٢٠٠١ إلى منظمة التجارة العالمية نقطة انطلاق لتعظيم دورها الاقتصادي في التجارة الدولية، وتطوير ذاتي بشكل كبير، إضافة إلى توجهها نحو الاستثمار الخارجي من خلال إقامة مشاريع عملاقة في معظم أنحاء العالم. وكان من أبرز هذه المشاريع ما يُعرف بـ«مشروع الحزام والطريق» الذي أطلقه الرئيس الصيني شي جين بينغ عام ٢٠١٣. ومنذ دخوله حيز التنفيذ وحتى يومنا هذا، حقق المشروع نتائج غير مسبوقة في تنظيم العملية التجارية مع ما يقارب ٧٠ دولة، منها دول الشرق الأوسط، من خلال ستة ممرات اقتصادية كبيرة. ويُعد الممر الصيني الباكستاني، المتصل بميناء الكوادر والميناء الاستراتيجي في إقليم بلوشستان جنوب غرب باكستان، من أهم هذه الممرات. ويقع هذا الميناء بالقرب من موانئ الإمارات العربية المتحدة وأقرب إلى ميناء تشابهار الإيراني، ما قد يسبب تأثيرًا

كبيرًا في التجارة الدولية وتقليل نسب التجارة عبر الطرق التقليدية [٢٦] ومن هنا استطاعت الصين تعظيم فوائدها وتحقيق مصالحها من خلال توسيع تجارتها بوتيرة سريعة خلال العقود القليلة الماضية. ففي عام ١٩٩٥، بلغت قيمة واردات وصادرات الصين من البضائع ٢٨٠,٩ مليار دولار، أي ما يعادل ٣% من التجارة العالمية. وبحلول عام ٢٠١٧، قفز إجمالي تجارة السلع الصينية إلى ٤,١ تريليون دولار، أي ما يعادل ١٢,٤% من التجارة العالمية.ولذا نلاحظ أن التجارة الصينية خلال اثنين وعشرين عامًا ارتفعت بأكثر من أربعة أضعاف، لتصبح المتداول الأول في العالم.[٢٧]

لقد تأطرت العلاقة الاقتصادية بين الصين ودول الشرق الأوسط في الآونة الأخيرة بمبادرة الحزام والطريق، التي تأتي ضمن إطار الاستراتيجية الذكية للقوة الصينية، والتي امتدت لتشمل البعد التنموي متجاوزة بذلك البعدين الاقتصادي والتجاري. فمن خلال هذه المبادرة، التي ستستفيد منها كل الدول التي تمر منها، ستجعل المشاريع المصاحبة لها الاقتصاد الصيني شريكًا أساسيًا ومحوريًا لاقتصاديات دول الشرق الأوسط، والتي ترتبط بدورها بالاقتصاد العالمي الذي تسيطر عليه الولايات المتحدة الأمريكية بشكل كبير، وهو ما تحتاجه الصين بشكل ملحوظ [٢٨].

أدى ذلك الى اتباع الصين سياسة ناعمة تعتمد على الإقناع بدلاً من الإكراه، وتعظيم قدرتها على جذب الآخرين عبر وسائل متعددة، من أهمها الوسائل الدبلوماسية والاقتصادية، بما في ذلك الاستثمارات والمساعدات الاقتصادية والمنفعة المتبادلة، ضمن ما عرف بـ«استراتيجية توزيع المكاسب» في سياستها الخارجية. فقد سعت الصين من خلال تلك الأدوات الدبلوماسية والاقتصادية إلى الانفتاح على محيطها الإقليمي الآسيوي، وخصوصًا الشرق الأوسط، وعملت على تنفيذ مشاريع بنيوية تخدم تلك المناطق، لكونها تمر عبر أراضي العديد من الدول الآسيوية الفقيرة وتربط الصين بعدد منها، مما ينعكس إيجابًا في المستقبل على نمو الدول الآسيوية المستفيدة. وتشير الأرقام إلى أن آسيا تحتاج إلى حوالي ٢٦ تريليون دولار حتى عام ٢٠٣٠ لاستيفاء احتياجات قطاع البنية التحتية. فيما خصصت الصين حوالي تريليون دولار لمشاريع هذا القطاع خلال الفترة من عام ٢٠١٧ وحتى ٢٠٢٧، ضمن مبادرة الحزام والطريق التي تحدثنا عنها سابقًا. ويأتي كل ذلك كأساس للتعاون المعلن من جانب الصين لهذه المبادرات، من أجل زيادة روابط التواصل بين شعوب الشرق الأوسط والصين، وتحقيق ربط اقتصادي بينهما وبين تلك الدول، بما يحقق المنفعة المتبادلة للطرفين[٢٩].

ولذلك، أدت سلسلة من المشاريع والاستثمارات الصينية في منطقة الشرق الأوسط إلى تعزيز التواجد الاقتصادي الصيني في تلك المنطقة، وجعلته جزءًا رئيسيًا من اقتصاديات الشرق الأوسط. ووفقًا لتقرير صادر عام ٢٠٢٠ عن مؤسسة **(American Enterprise)**، الذي تناول الاستثمارات الصينية لعام ٢٠١٩، تمكنت الصين من زيادة حجم استثماراتها في منطقة الشرق الأوسط خلال الفترة الممتدة بين ٢٠٠٥ و٢٠١٩ إلى ٢٠٠ مليار دولار. وتشارك الصين في العديد من مشاريع البنية التحتية في مختلف أنحاء المنطق[٣٠].

ترى الاستراتيجية الصينية في الشرق الأوسط أن الاعتماد على نفط تلك المنطقة هو كنز يجب الحفاظ عليه، وكذلك الحفاظ على طرق ووسائل نقله، وهذا لن يتحقق إلا عبر حماية البيئة السياسية والاستقرار الإقليمي والسلام العالمي. كما أن وجود فوائض مالية متزايدة لدى الدول المنتجة للنفط في منطقة الشرق الأوسط يعد أمرًا مهمًا ضمن الاستراتيجية الصينية في تلك المنطقة. ومع ذلك، تدرك الصين أن الحفاظ على هذه المكتسبات لا يتم دون تكلفة، إذ عليها أن تدخل في حالة من التشابك والاشتباك السياسي والدبلوماسي والاقتصادي، وحتى الأمني، مع المصالح الأمريكية في المنطقة بشكل حاد. وهذا ما يتعارض مع الاستراتيجية العليا للصين، والمعروفة بـ«استراتيجية سور الصين العظيم»، التي تركز على المحافظة على الحدود الصينية وضمان استقرارها، ولهذا يعد هذا التحدي اهم كابح يقف امام التقدم الصيني في تحقيق مصالحها الاقتصادية في الشرق الأوسط[٣١]

٣. **البعد العسكري (الأمني):** اتسمت العلاقات الخارجية للصين، في ظل توسع مصالحها إلى العالم الخارجي وخاصة منطقة الشرق الأوسط، بعلاقات سلمية لا يشوبها العداء مع مختلف الدول، على الرغم من حالات التنافس والتوترات التي تحدث بين الحين والآخر في تلك المنطقة. ومن أجل تحقيق مكانتها ونفوذها، سعت الصين إلى توسيع دورها الخارجي عبر مبادرة الحزام والطريق، في محاولة منها لملء الفراغ الذي تتركه الولايات المتحدة الأمريكية. وفي الوقت نفسه، تؤكد الصين التزامها الكامل بالمبادئ الخمسة للسلم والتعايش، وخير دليل على ذلك، وفق الرؤية الصينية، هو مبادرة الحزام والطريق التي تُعتبر أفضل وسيلة لتطوير وإدامة العلاقات في مختلف المجالات مع الدول المشاركة في المبادرة (٣٢).

تُعد الصين قوة نووية متنامية، مع توجهها لبناء قدراتها الدفاعية استنادًا إلى عنصرين أساسيين هما: القوة الصاروخية الضاربة، والقوة البحرية القادرة على الاشتباك في المضايق وأعالي البحار حيث تقع المصالح الصينية. فضلاً عن ذلك، تمتلك الصين سلاحًا جويًا لم تتوقف مسيرة تحديثه منذ عقود. ومن الواضح أن العقيدة العسكرية–الأمنية الصينية باتت تركز على الدفاع عن مصالحها الاقتصادية والجيوسياسية، التي أصبحت تكتسب طابعًا عالميًا أكثر من أي وقت مضى. ووفقًا للكتاب الأبيض للسياسة الدفاعية الصينية، لم يعد دور الجيش مقتصرًا على حماية المصالح في المحيط الإقليمي فقط، بل أصبح لديه مهام في حماية مصالح ما وراء البحار والمحيطات الواسعة، مثل بحر الصين الجنوبي، والمحيط الهندي، ومنطقة الخليج العربي والشرق الأوسط بشكل خاص. ومن هنا، ظهرت دعوات من قادة عسكريين صينيين لبناء المزيد من القواعد العسكرية، بعد الإعلان عن القاعدة الصينية في جيبوتي، بهدف حماية المصالح البحرية الصينية. ومن المعروف أن الصين تعتمد في تجارتها الخارجية البحرية على الأسواق العالمية، ولذا فإن هذه الشحنات البحرية تحتاج إلى وجود قواعد عسكرية توفر لها الحماية من خطر القرصنة البحرية. فضلاً عن ذلك، فإن وجود مثل هذه القواعد سيمنح الصين القدرة على إظهار قوتها خارجيًا بطريقة تساهم في تحقيق مصالحها العليا[٣٣] .

من جهة أخرى، وعلى الرغم من شبكة العلاقات الاستراتيجية والعسكرية–الأمنية التي أقامتها الصين مع دول الشرق الأوسط، إلا أن ذلك لا ينفي أن القدرات والقوة العسكرية الصينية لا تزال ضعيفة نسبيًا مقارنة بقدرات الدول المنافسة لها في المنطقة، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية. وهذا يجعل الصين غير قادرة على مواجهة الولايات المتحدة بشكل مباشر في منطقة الشرق الأوسط[٣٤].

المبحث الثالث:

التوازن الاستراتيجي بين القوى الإقليمية (تركيا، وإيران، والسعودية) وأثره في المصالح الصينية

شهدت منطقة الشرق الأوسط تغييرات عميقة لم تعرف بعضُها مثيلاً، لا من حيث طبيعتها ولا من حيث وقعها وتأثيرها. وتُصنَّف هذه الأحداث ضمن أكثر التحولات عمقًا في المنطقة، بما ينذر بنشوب العديد من الصراعات والنزاعات داخل دولها وخارجها. وفي ظل هذه المعطيات، تُعدّ السمة الأبرز التي تميز المنطقة في المرحلة الراهنة هي حالة فقدان التوازن الاستراتيجي الحقيقي، وهو ما يفرز توجّهًا من جانب القوى الإقليمية نحو التصادم الاستراتيجي فيما بينها. فالقوة الإقليمية التي تتوافر لديها مقومات التفوق تحاول التمدد استراتيجيًا على حساب الآخرين من أجل ضمان مصالحها والحفاظ على مكانتها، بينما تسعى القوة الأضعف إلى إحداث تغييرات في مكانة القطب الإقليمي الأقوى، الأمر الذي يعني أن الصراع سيكون العامل الحاسم في آلية التفاعل بين القوى الإقليمية[٣٥].

ومن هنا تنطلق الرؤية الصينية لمبدأ التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط من فكرةٍ مفادها أن المحافل الدولية تشهد دائمًا تنافسًا وتناقضًا، وأنه يجب على دول العالم الاستفادة من تجارب الآخرين لتحقيق التكامل من خلال المنافسة الشريفة، والبحث عن فرصٍ لتوسيع مجالات التعاون وتطوير المصالح المشتركة. ومن هذا المنطلق، تلتزم الصين بأسلوب التعاون لتحقيق السلام، وتعزيز التنمية، وتسوية الخلافات، وتسعى إلى إقامة وتطوير علاقات تعاونٍ بأشكالٍ متعددة مع الدول الأخرى، وبذل جهودٍ مشتركة لمواجهة التحديات العالمية المتزايدة، ولا سيّما في منطقة الشرق الأوسط، من خلال توسيع التعاون المتبادل والمنفعة المشتركة مع الدول الأخرى، وحلّ القضايا المهمة التي تؤثر في التنمية الاقتصادية العالمية، وفي بقاء البشرية وتقدمها[٣٦].

ومن هنا بنت القوى الكبرى، وفي مقدمتها الصين، استراتيجياتها الدولية استنادًا إلى ثوابت ومعطيات تنطلق من رؤيتها لأهدافها، وعلى وفق مبادئ أساسية عُدّت بمثابة المرتكزات أو الافتراضات التي تقوم عليها سياستها تجاه منطقة الشرق الأوسط. وقد استندت هذه السياسة إلى أهمية الطاقة، وطبيعة التوازنات والتحالفات الإقليمية والدولية، لتحقيق التوازن الاستراتيجي في المنطقة، وبما يتيح للصين تحقيق مصالحها الاستراتيجية في الشرق الأوسط وإدامتها[٣٧].

كما تُصنَّف الصين، من قِبَل عددٍ كبيرٍ من الباحثين، على أنها قوة دولية صاعدة، لما تمتلكه من قوةٍ كامنةٍ يمكن تحويلها إلى قدرةٍ فعليةٍ مؤثرةٍ في التوازنات الإقليمية والدولية، وبما يسهم في تحقيق تنميتها الاقتصادية. وقد اعتمدت الصين في سياستها الخارجية على مبدأ التعايش السلمي، واتفاقيات

الأمن والتعاون الثنائية، ورعاية الشراكات الإقليمية، باتجاه ترسيخ الركائز الأساسية التي تضمن تحقيق مصالحها الاستراتيجية الخارجية [٣٨].

إن مبدأ الشراكة الدولية الذي طبع العلاقات الصينية مع الدول الأخرى بدا عليه ملامح التعددية القطبية التي تسعى الصين إلى تحقيقها، من خلال انتهاجها استراتيجية تراعي التوازن على الصعيد الدولي، وفق رؤية ترمي إلى التوفيق بين المنافسة والتعاون في علاقاتها الدولية. ومن الملاحظ أن الصين ارتبطت بعلاقات شراكة وتعاون، ورعاية اتفاقيات مع العديد من دول العالم، ومنها دول الشرق الأوسط، وذلك لامتلاك تلك الدول أدوات تأثير على المصالح الصينية بشكل مباشر، من خلال وقوعها على خطوط مواصلات نقل البضائع والمنتجات، وإمدادات الطاقة الصينية من جهة، وكونها من الأسواق الرئيسية لتسويق تلك المنتجات من جهة أخرى[٣٩].

تحاول الصين تعزيز تواجدها في منطقة أوراسيا، ومنها منطقة الشرق الأوسط، مدفوعة بتطبيق أفكار النظريات الجيوستراتيجية، والنظرية الماكدينالية الجديدة) **نظرية قلب العالم**(، التي تنص على أن هذه المنطقة تُعد مركز التفاعلات العالمية، ومن يسيطر عليها يتمكّن من التحكم في السياسات الاستراتيجية العالمية [٤٠].

لذا سعت الصين إلى العديد من الترتيبات الدبلوماسية ورعاية أحلاف واتفاقيات مع الدول الإقليمية الأكثر تأثيرًا على مصالحها، سيما بعد تفعيل منظمة شنغهاي على الصعيدين الاقتصادي والأمني، والتي ضمّت مؤخرًا إيران إليها، والتي أكدت بدورها رفض الهيمنة الأمريكية على النظام الاقتصادي العالمي[٤١]

أولا: العلاقات الصينية – الشرق أوسطية: لقد تطورت العلاقات الصينية–الإقليمية عبر مراحل مختلفة لتتخذ أشكالًا متعددة. فقد امتدت تاريخيًا وحضاريًا، ثم أصبحت اقتصادية وتجارية بحتة، بعيدًا عن أي مصالح أو أطماع سياسية. ومع بداية القرن العشرين، تطورت لتتخذ شكلًا سياسيًا يضاف إلى طابعها الاقتصادي المميز، رغم أنها بقيت بعيدة عن الإطار الرسمي الذي يوضح حدودها ومعالمها. وبعد الحرب العالمية الثانية، تطورت هذه العلاقات لتتخذ شكلًا جديدًا، خاصة بعد استقلال أغلب دول الشرق الأوسط. فقد سعت كل من الصين ودول الشرق الأوسط إلى التعاون المتبادل القائم على الاحترام المشترك للمصالح. إذ كانت الدول الشرق أوسطية تسعى إلى توثيق العلاقات مع الصين للاستفادة من التكنولوجيا الصينية الصناعية، في حين سعت الصين إلى استدامة وتنمية تلك العلاقات للاستفادة من مصادر الطاقة وممرات النقل البحري التي تمتلكها تلك الدول، إضافة إلى الثقل الجيوسياسي الذي تتمتع به [٤٢]

١. **العلاقات الصينية – التركية:** يعود تاريخ تطور العلاقات الصينية–التركية بشكل بارز إلى فترة الثمانينيات، إذ قام الرئيس التركي آنذاك، **كنعان إيفرين**، بمبادرة آسيوية شملت أهمها زيارة إلى الصين، والتي عدّت علامة فارقة في تاريخ العلاقة الثنائية، كونها أول زيارة رفيعة المستوى بين البلدين. بعد ذلك، قام وزير الثقافة الصيني، **تشو موزهي**، بزيارة إلى تركيا في عام ١٩٨٣، أعقبتها زيارة رسمية لوزير

الخارجية الصيني إلى تركيا في نفس العام. ثم قام الرئيس الصيني، **لي شيانيان**، بزيارة تركيا في عام ١٩٨٤. ومن ناحية أخرى، قام رئيس الوزراء التركي، تورغوت أوزال، بزيارة رسمية إلى جمهورية الصين الشعبية في تموز ١٩٨٥. وهكذا توالت الزيارات بين الرؤساء الصينيين والأتراك من أجل وضع أسس استراتيجية للتعاون المتبادل بين البلدين [٤٣].

كما قام رئيس الوزراء الصيني، وين جيا باو، بزيارة رسمية إلى تركيا في سنة ٢٠١٠، ونتجت عنها نتائج إيجابية على علاقة البلدين، لتبدأ مرحلة من التقارب والحيوية بين الصين وتركيا. وقد تخطت هذه العلاقات أشواطًا بعيدة المدى بعد توقيع البلدين على مجموعة من الاتفاقيات أثناء هذه الزيارة، لا سيما في الجانب الأمني والعسكري، بعد مشاركة الطائرات الصينية (اس٢٧) في مناورات "نسر الأناضول "في ذات السنة، والتي تُقام سنويًا. وقد جاءت هذه التطورات بعد جهود دبلوماسية تحضيرية امتدت لسنتين، فبدأت الإشارات التفاؤلية في تصريحات وزير التجارة الصيني أثناء زيارته لتركيا عام ٢٠١٠ تعطي أكلها خلال زيارة رئيس الوزراء في نهاية السنة. من جهة أخرى وفق الفكر الاستراتيجي الصيني، تُعد تركيا دولة مهمة للصين من النواحي السياسية والاقتصادية، فهي ثاني أكبر اقتصاديات المنطقة، كما تحتل مكانة هامة في المنظمات الدولية، وعلى رأسها مجلس الأمن الدولي. كما أن أهمية العلاقة مع تركيا نابعة من عدة اعتبارات، أهمها موقعها الاستراتيجي لدخول السوق الأوروبية من الناحية القانونية واللوجستية، وامتلاكها موارد شابة وطاقات عمالية لسد حاجة المشاريع الاستثمارية الصينية. وقد أدركت الصين أهمية هذه العوامل، فأثمرت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين عن نتائج مهمة في مجال التعاون الاستراتيجي والاقتصادي والتجاري[٤٤]

أما التقارب الاقتصادي النوعي فقد بدأ بشكل واضح خصوصًا مع الأزمة الاقتصادية التي ضربت تركيا عام ٢٠١٨، والتي أدت إلى مشاكل كبيرة في قيمة الليرة التركية، وتطور بشكل أكبر بعد الزيارة الأخيرة التي قام بها وزير الخارجية التركي إلى الصين في حزيران ٢٠٢٤، إذ شكلت هذه الزيارة نقطة تحول مهمة في مسار العلاقات الصينية–التركية، في ظل الرغبة المشتركة لتوثيق العلاقات بين البلدين. وقد أصبحت الصين ثالث أكبر شريك تجاري لتركيا، حيث تجاوز حجم التجارة بين البلدين ٤٧ مليار دولار خلال عام ٢٠٢٣، وبلغ حجم الصادرات التركية إلى الصين أكثر من ٣ مليارات دولار. ومع ذلك، على الرغم من هذا التقارب والتفاهم الصيني–التركي، تبدو قواعده مهزوزة ولا ترقى إلى درجة أن تتحمل العلاقات وصف "استراتيجية وحليفة"، خصوصًا إذا أخذنا في الحسبان أن فكرة تغيير تركيا محاورها السياسية مع الولايات المتحدة – الند الاستراتيجي للصين – في سبيل إقامة علاقات إيجابية مع الصين، لا يبدو أمرًا موضوعيًا. إضافة إلى ذلك، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر **(FDI)** بين تركيا والصين غير متوازن، وهو مؤشر آخر على عدم التناسق بين البلدين، إذ أن أرقام الاستثمار الأجنبي المباشر لتركيا في الصين صغيرة جدًا عند مقارنتها بأرقام الاستثمار الصيني في تركيا، مما يشير إلى تباين واضح في حجم الاقتصادين التركي والصين[٤٥].

٢. **العلاقات الصينية – الإيرانية:** تعد العلاقة الصينية–الإيرانية من العلاقات ذات البعد الاستراتيجي في سياق العلاقات الصينية–الشرق أوسطية، إذ تقوم على مجموعة من العناصر التي تمنح قوة دفع نحو ديمومة وقوة هذه العلاقة. ومن هذه العناصر الموقع الجغرافي الذي تمتاز به إيران في آسيا عامةً، وفي الشرق الأوسط بشكل خاص، وامتلاكها ثروة نفطية مهمة، فضلاً عن قوتها البشرية والاقتصادية والسياسية. من جهة أخرى، تُعد الصين اليوم من الدول الكبرى ذات الإمكانات المؤثرة على مستويات عدة في مواجهة منافسي إيران في المنطقة، لذا فإن التحالف أو الشراكة والتعاون بين الصين وإيران يجعلهما متحكمين بمسارات إقليمية ودولية مهمة تؤثر على السياسة الدولية على المدى المتوسط أو البعيد. بالرغم من الاختلافات في النظام والتقاطعات في الرؤى، إلا أن إيران الإسلامية والصين الشيوعية تربطهما علاقات سياسية واقتصادية وعسكرية متينة، زادت وتيرتها في السنوات الأخيرة، وخلال فترة حكم الرئيس الإيراني حسن روحاني. فقد وقفت الصين في أكثر من مناسبة ضد التوجه الأمريكي الرامي إلى تشديد العقوبات الاقتصادية على إيران بسبب برنامجها النووي، وهو ما تسبب في فرض عقوبات أمريكية على العديد من الشركات والقطاعات الصينية.وتعود نظرة الصين إلى تطوير علاقاتها مع إيران إلى تصورها بأن الولايات المتحدة تعد منافسًا جيوسياسيًا وعسكريًا لها، رغم ارتباط الصين اقتصاديًا مع الولايات المتحدة. إلا أن الصين تشعر بالقلق إزاء نوايا الولايات المتحدة تجاهها بشكل عام، وبشكل أكثر تحديدًا، تشعر الصين بالقلق إزاء قدرة الولايات المتحدة على السيطرة على المناطق الاستراتيجية العالمية، ومنها منطقة الشرق الأوسط، والحد من إمدادات الطاقة للصين في أي صراع عسكري محتمل [٤٦].

كما أن من العناصر المحددة للعلاقة الصينية–الإيرانية هو احتياج الصين لمصادر الطاقة، بحكم كونها المستهلك الأول عالميًا، حيث تستورد نصف احتياجاتها من الشرق الأوسط. وقد أدى هذا إلى بناء علاقات متينة بين الصين وإيران، امتدت لتشمل الجوانب العسكرية، إذ وقعت شركة الدفاع الإلكتروني الإيرانية (صا إيران) عقدًا مع عدد من الشركات الصينية عام ٢٠١٥، يقضي باستخدام نظام (بايدو–٢ للملاحة بالأقمار الصناعية) لأغراض عسكرية، وهو ما كان له أثر كبير في تحسين قدرات إيران في استخدام الملاحة بالأقمار الصناعية في صواريخها والطائرات من دون طياراالى جانب أن موقع إيران الاستراتيجي والجيوسياسي المهم في منطقة الشرق الأوسط كان له دور بارز في تطوير العلاقة الصينية–الإيرانية، فهي تشرف على ثلاث مسطحات مائية مهمة: بحر قزوين، وبحر عمان، والخليج العربي، وتمتاز هذه المسطحات المائية بصلاحيتها للملاحة طيلة أيام السنة، فضلاً عن إطلالتها على مضيق هرمز وإشرافها على بعض الجزر الموجودة فيه، مما يمنحها القدرة على التحكم فيه. ويعد مضيق هرمز من أهم المعابر المائية العالمية، إذ يعبره بين ٢٠٠–٣٠٠ سفينة يوميًا، أي ما يعادل سفينة واحدة كل ٦ دقائق تقريبًا. كل هذه الخصائص الجيوسياسية جعلت الصين تعمق علاقاتها مع إيران وتعزز المنافع المتبادلة، من أجل حماية ممرات إمدادات الطاقة والتجارة الصينية إلى بقية دول آسيا والدول الأوروبية.[٤٧]

ومن هنا اتجهت الصين إلى تغيير مسار العلاقات مع إيران من التعاون المتبادل إلى الشراكة الاستراتيجية وتحقيق الأهداف المشتركة. فقد شهدت هذه العلاقات الاستراتيجية تطورًا كبيرًا في الساحة السياسية الدولية، إذ اتخذت الصين موقفًا رسميًا تجاه الضغوط الأمريكية الرامية إلى تغيير سلوك النظام الإيراني. فقد رفضت الصين الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي وعودة العقوبات الاقتصادية الأمريكية على إيران، بالإضافة إلى استمرارها في استيراد النفط الإيراني رغم العقوبات الأمريكية الصارمة.كما يعد إعلان "الشراكة الاستراتيجية الشاملة "لمدة ٢٥ عامًا نقطة تحول هامة يمكن أن تؤدي إلى مستوى أعلى يتمثل في "التحالف الاستراتيجي"، الذي قد يسهم في تعزيز التعاون السياسي والاقتصادي والعسكري بين الطرفين في الفترة القادمة. وبذلك، يؤدي هذا التحالف إلى زيادة التأثير والفاعلية الاستراتيجية لكل من الصين وإيران في منطقة الشرق الأوسط، والمضي قدمًا في تعزيز وتعميق هذه العلاقات، واستغلال الفرص المتاحة لتحقيق المصالح المشتركة بين البلدين[٤٨] .

وعلى أثر إعلان الشراكة الاستراتيجية الشاملة بين البلدين، انضمت إيران رسميًا إلى مبادرة الحزام والطريق، الأمر الذي عزز العلاقات مع الصين، وخصوصًا الاقتصادية منها، من خلال الاستثمار في البنى التحتية والتوسع في تصدير النفط والطاقة إلى الصين. وقد دفع هذا صانع القرار الصيني إلى وضع الأسس الرصينة لتطوير تلك الشراكة إلى مستوى التحالف الاستراتيجي الشامل[٤٩] .

إن خلاصة طبيعة التعاون الكبير والعلاقات الراسخة بين الصين وإيران نابعة من اعتبارين أساسيين. الأول، حاجة الصين الكبيرة للدخول إلى الشرق الأوسط من خلال إيجاد أسواق واسعة للتجارة الصينية، والرغبة الجامحة في الحصول على إمدادات الطاقة الميسرة عبر اتفاقيات الطاقة الضخمة، وتأثير إيران في هذه المعادلة باعتبارها من القوى الإقليمية الكبرى. كما أن الجغرافيا الإيرانية تقدم ميزتين مهمتين: حقول الجنوب الإيراني المطلة على الخليج العربي، والتي تؤمن جزءًا معقولًا من نفط الشرق الأوسط، والشمال الإيراني، الذي يمنح الصين أيضًا فرصة الاطلالة الممتازة على بحر قزوين الغني بالطاقة.أما الاعتبار الثاني، فهو الحاجة الإيرانية الملحة والواضحة للصين كقطب موازن للولايات المتحدة الأمريكية في المواجهة المحتدمة بسبب الملف النووي[٥٠]،

ولذلك، سعت الصين، بصفتها قوة تسعى لتطوير علاقاتها مع دول الشرق الأوسط، إلى إيجاد التماسك مع إيران، رغم وجود عامل التأثير في البيئة الدولية المتمثل بالولايات المتحدة الأمريكية، وذلك من خلال توافر قضايا مشتركة، خصوصًا ما بعد عام ٢٠١٧. وإدراكًا من كلا الدولتين لتصاعد خطر الولايات المتحدة تجاه مصالحهما، ركزت العلاقات السياسية والاقتصادية والأمنية على تحقيق التعاون وإيجاد الشراكة، وتقليل التأثير الأمريكي على العلاقات بين البلدين[٥١]

٣. **العلاقات الصينية – السعودية:** لقد شهدت العلاقات الصينية–السعودية تطورات إيجابية مهمة خلال العقدين الأخيرين، بدأت باستئناف العلاقات بين البلدين في عام ١٩٩٠، ثم ازدادت التفاعلات بينهما، خصوصًا على المستوى الرئاسي وعلى المستويات الرسمية والشعبية الأخرى [٥٢].

ففي ذات العام، أعلنت الدولتان عن إقامة علاقات دبلوماسية بينهما، وهو ما يتماشى مع مساعي المملكة العربية السعودية لتنويع علاقاتها السياسية، لا سيما وأن الصين من الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن، وقوة دولية صاعدة. بالمقابل، تدرك القيادة الصينية الأهمية متعددة الجوانب للمملكة العربية السعودية على الأصعدة الجيوسياسية والاقتصادية، فضلاً عن قيمتها الثقافية والدينية لكافة العالم الإسلامي، ومكانتها كأحد أقطاب الشرق الأوسط [٥٣].

من هنا، توالت الزيارات الرسمية المتبادلة، وجاءت زيارة الرئيس الصيني في ديسمبر ٢٠٢٢ لتؤكد على أهمية ومتانة العلاقات التي تمتد جذورها منذ ثمانية عقود، والتي اتسمت بتسارع وتيرة التطور مع الزمن، وتصاعد التحديات العالمية، وتطور التقنيات. ليجد البلدان نفسيهما أمام شراكة استراتيجية عميقة، حتمية في مختلف المجالات [٥٤].

فالسعودية تُعد من أكثر الدول إدراكًا لعمق وأهمية مكانتها الجيوسياسية والدينية في النسق الإقليمي، وعلى هذا الأساس، تعاملت مع جميع القوى الفاعلة في النظام الدولي. ففي الجانب العسكري، بدأت العلاقات بين البلدين بموجب الاتفاق المبرم عام ١٩٨٥، والذي بموجبه حصلت السعودية على صواريخ **(CSS-2)** المعروفة باسم "**رياح الشرق**" [٥٥].

إذ تعد هذه المنظومة من الأسلحة الصينية المتطورة التي يصعب الحصول على مثيلتها من الدول الصناعية الغربية، بالرغم من أن الولايات المتحدة ظلت لفترة طويلة المصدر الأساسي لتسليح المملكة العربية السعودية. ولذا، فإن الإدراك بقوة الصين المستقبلية سياسيًا، واقتصاديًا، وتكنولوجيًا، وخاصة عسكريًا، يحفز المملكة، ويساعدها على تعزيز علاقاتها مع الصين للحصول على المزايا التي افتقدتها بفعل تأثير بعض القوى داخل الإدارة الأمريكية، والتي تمنع المملكة من الحصول على ما تريده من أسلحة تساعدها في تحسين وتطوير ترسانتها العسكرية. [٥٦]

أما في الجانب الاقتصادي، فتسعى الدبلوماسية الاقتصادية الصينية لحماية مصالحها الاقتصادية العليا من خلال التأثير الاقتصادي والسياسي. إذ تنظر الصين إلى صعودها الدولي باعتباره استعادة لدورها التاريخي والحضاري، وتسعى لتكوين نظام متعدد الأقطاب – بدلاً من النظام الأحادي الذي تقوده الولايات المتحدة – يسمح لها بأداء أدوار تتناسب مع تنامي قوتها الاقتصادية والاستراتيجية حول العالم. وأوضح الرئيس الصيني (شي جين بينغ) في كلمته خلال المؤتمر الأول للمجلس الوطني الثاني عشر لنواب الشعب في مارس ٢٠١٣ ملامح رؤيته الاستراتيجية للسياسة الخارجية، قائلاً: "ننتهج على الدوام استراتيجية الانفتاح المتصفة بالمنفعة المتبادلة والفوز المشترك، ونعمل على تنمية التعاون الودي مع مختلف دول العالم."وقد أصبحت هذه الرؤية الأساس الذي انبثقت منه مبادرة الحزام والطريق، التي أصبحت المملكة العربية السعودية أحد أعضائها. [٥٧]،

يمكن القول إن الرؤية المستقبلية للعلاقات العسكرية والسياسية والاقتصادية بين الصين والمملكة العربية السعودية تحمل آفاقًا كبيرة من حيث التطور والاستمرار في التعاون، إذا اعتبرنا أن الصين قد تصبح الدولة العظمى الأولى في العالم اقتصاديًا وعسكريًا وبشريًا وتقنيًا خلال القرن الحالي، بينما تمتلك السعودية الاحتياطيات النفطية والغازية، مما يجعلها لفترة طويلة تحتفظ بالريادة في صناعة النفط وتجارته.

إضافة إلى ذلك، يواجه كلا البلدين ضغوطات وتهديدات خارجية مشتركة على المدى المتوسط والبعيد. فالصين قوة عظمى صاعدة، نظرًا لتوفر مقوماتها الاقتصادية والعسكرية والتقنية، والسعودية دولة نامية تمتلك مقومات القوة الإقليمية الاقتصادية والروحية، ما يجعل بينهما مصالح اقتصادية واستراتيجية مشتركة. كما يجمع بينهما الانتماء إلى طبيعة شرقية مشتركة، مما يسهل التعامل والتعايش في إطار منظومة دولية تعتمد على المحاور السياسية والعسكرية والاقتصادية كأساس للتعاون المشترك [٥٨].

لذا، فإن جوهر العلاقات الصينية–السعودية يقوم على اعتبارات متعددة، من أهمها أن النمو الاقتصادي السريع للصين والحاجة المتزايدة لديها لبناء قدرتها الصناعية وهياكلها الاقتصادية يستلزمان المزيد من الطاقة (النفط والغاز) لتغذية الصناعة وتلبية حاجات المستهلكين، وتأمين احتياجاتها النفطية. وقد جعل هذا هدف الوصول إلى مصادر الطاقة قرارًا استراتيجيًا صينيًا، يحتم الدخول في تحالفات وعلاقات سياسية واقتصادية قوية مع الدول التي تمتلك احتياطات كبيرة من النفط والغاز. ومن هنا، حرصت الصين على تعزيز علاقاتها مع المملكة العربية السعودية والارتقاء بتلك العلاقات إلى مستوى تعاون استراتيجي في المجالات السياسية والاقتصادية. وقد أصبحت المملكة أكبر شريك تجاري للصين على مستوى الشرق الأوسط ومنطقة شمال إفريقيا. كما عبر القادة الصينيون عن رغبتهم في الاعتماد على المملكة لتزويد الصين بالكميات الكافية لسد احتياجاتها المتنامية والضخمة من البترول، ورغبتهم في مشاركة المملكة في الصناعات البتروكيماوية والتحويلية التي تميزت بها الصناعة السعودية.

وهنا يظهر البعد الاقتصادي لمستقبل العلاقات السعودية–الصينية، حيث تتميز هذه العلاقات بنقلة نوعية مهمة نحو الاعتماد المتبادل بين البلدين [٥٩]،

ثانيا: الترتيبات الاستراتيجية الصينية – الشرق أوسطية: تنطلق الرؤية المركزية الصينية لتحقيق التوازن الاستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط، وخصوصًا بين أقطابها الرئيسية (تركيا – إيران – السعودية)، من إدراكها أن سيطرة الولايات المتحدة على منابع النفط وطرق نقله في هذه المنطقة تعني قدرتها على التحكم في هذا المصدر الحيوي، الذي تتزايد الحاجة الصينية إليه. ويُحتمل أن تستثمر الولايات المتحدة هذه السيطرة في حالة وقوع أي مواجهة أمريكية–صينية مستقبلية حول تايوان بشكل خاص، أو لتعطيل استمرار النهوض الاقتصادي الصيني بشكل عام [٦٠].

دفع هذا الواقع الصين إلى رعاية مقاربات وتفاهمات بين القوى الإقليمية الرئيسة في المنطقة، التي تمتلك أهدافًا ورؤى وتحالفات متباينة، مما يجعل من الصعوبة إدماجها في مشروع إقليمي قائم يخدم المصالح الصينية. ومن المعروف أن صراع القوى الإقليمية في الشرق الأوسط له جذور تاريخية، وليس وليد اللحظة الراهنة. وقد اتسمت منطقة الشرق الأوسط بازدياد وتيرة التنافس وتصاعد حدة الصراعات بين الدول الإقليمية، حيث تسعى هذه الدول إلى تحقيق مصالحها وممارسة أدوار فاعلة ومؤثرة في البيئة الإقليمية، ومحاولة فرض إرادتها على القوى الإقليمية المنافسة وبقية دول المنطقة. كما أن الجوار الجغرافي والمشتركات التاريخية والثقافية جعلت الدول الإقليمية في تماس مستمر مع بعضها البعض، بالإضافة إلى تقارب موازين القوى الإقليمية بمختلف أشكالها: العسكرية، السياسية، الاقتصادية، الحضارية، المذهبية، والقومية.

ويتوزع ميزان القوى بين عدد محدود من الدول الإقليمية التي تعد قوى كبرى في الشرق الأوسط، والتي سعت الصين لعقد اتفاقيات وشراكات استراتيجية معها، بغية إنشاء تكتل إقليمي يعزز مصالحها في حفظ إمدادات النفط والأسواق التجارية لبضائعها المصنعة [٦١].

إلى جانب ذلك، فإن المواجهة المحتملة بين الصين والولايات المتحدة تفسر الرغبة الصينية في عدم التضحية بإيران وسوريا، لأن فقدان هاتين الدولتين يعني فقدان الصين – وبالطبع روسيا – للمجال الحيوي الذي توفرانه. كما أن ٨٠% من واردات الصين النفطية، التي تمر عبر الشرق الأوسط عبر الممرات البحرية، تكون عرضة للخطر. وقد يؤدي حدوث مواجهة أمريكية أو إسرائيلية مع إيران إلى إغلاق مضيق هرمز، مما يجعل البر الإيراني أكثر أهمية في حالات التوتر. ولعل ذلك يفسر سعي الصين لمد أنابيب نفط عبر كل من ميانمار وكازاخستان ومناطق أخرى في الشرق الأوسط، لضمان تنويع مصادر الطاقة وتقليل الاعتماد على الممرات البحرية الخطرة [٦٢].

تعاظمت رغبة القيادة الصينية في القيام بدور أكبر بوصفها قوة عظمى، ذات قدرة على المشاركة في رسم الخطوط العريضة للعلاقات الدولية والنظام العالمي بشكل عام، والنظام الإقليمي في الشرق الأوسط بشكل خاص. ولعل أحد هذه السياسات التي توضح هذا التوجه في منطقة الشرق الأوسط هو مبادرة الحزام والطريق، التي أعلنها الرئيس الصيني الحالي، والتي ضمت معظم دول المنطقة بما فيها إيران وتركيا والسعودية. وتعد هذه المبادرة أول ترتيب اقتصادي استراتيجي لتلك الدول، لأغراض إنشاء تكتل اقتصادي يعزز مصالح الصين الاستراتيجية ويحقق أهدافها المرجوة [٦٣].

ومع بداية القرن الحادي والعشرين، ومع تعاظم القوى الإقليمية ذات التطلع التاريخي نحو الزعامة، عملت تركيا وإيران معًا نتيجة تعاظم قدراتهما وإمكانياتهما مقارنة مع باقي دول الشرق الأوسط على إعادة صياغة فكرهما الاستراتيجي. ويهدف هذا التعديل إلى تعزيز التعاون بينهما في البيئة الاستراتيجية الإقليمية، والاستفادة من الفراغ الاستراتيجي الناتج عن عدم وجود قوة إقليمية فاعلة. وفي الوقت ذاته، ظهر الفاعل الدولي – وهو الفاعل الصيني – الذي يسعى لكسب ود هذه القوى للاستفادة من إمكانياتها لضبط إيقاع الإقليم بما يحقق المصالح الصينية، مع منح الزعامة لتلك الدول الإقليمية بما يتوافق مع توجهاتها وتطلعاتها التاريخية والواقعية [٦٤].

وعلى الجانب الآخر، حظيت العلاقات الإيرانية–التركية بتاريخ طويل من التعاون، ولم يحدث أي نزاع بين الدولتين في أي وقت مضى. وقد تم إنشاء مجلس التعاون بين البلدين في عام ٢٠١٤، حيث تتبادل الدولتان الزيارات على مستوى عالٍ للقيادات السياسية، مثل رؤساء الوزراء ورؤساء الجمهورية. هذا وتنامت العلاقات التجارية بين البلدين أثناء فرض العقوبات الاقتصادية على إيران من قبل الولايات المتحدة، خاصة في مجال استيراد تركيا للغاز والنفط من إيران، حيث تعتمد تركيا على نحو ٤٤% من احتياجاتها النفطية من إيران، وكذلك على نحو ١٩% من احتياجاتها من الغاز الطبيعي. كما توجد استثمارات متبادلة بين البلدين، وخصوصًا بعد رفع العقوبات الاقتصادية جزئيًا عن إيران نتيجة جهود دولية صينية. وقد حظيت شركات المقاولات التركية بمناقصات كبيرة لإنشاء محطات كهرباء تعمل بالغاز الطبيعي، كما تعتبر إيران أحد الروافد المهمة للسياحة الوافدة إلى تركيا [٦٥]،

اذ تبنت تركيا منذ عام ٢٠٠٣، مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، استراتيجية تصفير المشاكل مع جيرانها، وعززت أطر التعاون مع الدول الفاعلة إقليمياً مثل إيران والمملكة العربية السعودية. وقد رافق هذه المبادرات دعم ورعاية صينية، بهدف خلق بيئة إقليمية هادئة ومواتية لتحقيق المصالح المشتركة لجميع القوى الإقليمية والدولية في المنطقة. [٦٦].

وعلى صعيد آخر، أقامت الصين العديد من الترتيبات والشراكات الاستراتيجية مع القوى الإقليمية، القائمة على النفعيّة المتبادلة، بهدف تحقيق الانسجام والتوازن الاستراتيجي الذي يؤدي إلى المنافع المشتركة. وإذا ما رغبنا في حصر أهم العناصر المشتركة والرئيسية التي تقف وراء هذا التقارب الاستراتيجي، وقبول القوى الإقليمية بمحورية وترأس الصين لهذا التكتل الإقليمي–الدولي، فهي كما يلي:[٦٧]

١. حاجة الدول المنتجة للنفط إلى تنويع مصادر نفطها وغازها، ما جعلها تعطي الصين أهمية كبيرة في حساباتها الاستراتيجية، لكونها سوقًا استهلاكية كبيرة للطاقة بشكل عام، بما في ذلك النفط والغاز.

٢. حاجة الصين إلى النفط والغاز تفرض عليها البحث عن شركاء يتمتعون بالاستقرار في تصدير الطاقة، مثل دول الخليج وإيران.

٣. رغبة الدول الإقليمية في تنويع جهات استثماراتها بعيدًا عن الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، نحو دول الشرق ومنها الصين، التي تُعد سوقًا استثمارية واعدة. وإقامة علاقات سياسية قوية مع دولة بحجم الصين تساعد على إيجاد نوع من التوازن في علاقتها بالولايات المتحدة الأمريكية.

٤. رغبة الصين في إيجاد أسواق استثمارية لشركاتها العاملة في مختلف المجالات، ولا سيما تلك المتعلقة بالبنية التحتية التي تعمل هذه القوى الإقليمية على تطويرها بشكل جاد.

٥. العمل على حماية خط سير شحن النفط من الدول المصدرة إلى الصين، من خلال تقوية الوجود العسكري الصيني مع الدول المطلة على طرق الشحن النفطي.

الخاتمة

١. احتلت منطقة الشرق مكانة كبيرة في السياسة الخارجية الصينية، نظرًا لكونها منطقة حيوية للحصول على موارد الطاقة، وسوقًا نشطة لمنتجات الصين الصناعية المتنوعة، والتي أصبحت تمثل المصدر الرئيسي للاقتصاد الصيني، وأداة مهمة لمنافسة القوى العالمية الأخرى في الشرق الأوسط والعالم.

٢. وإضافة إلى ما تمتلكه منطقة الشرق الأوسط من أهمية اقتصادية، فإنها تتميز أيضًا بمكانة كبيرة في حسابات العديد من دول العالم، وعلى رأسها الصين، باعتبارها من أكثر المناطق التي تتركز فيها المصالح العالمية عمومًا، والمصالح الصينية على وجه الخصوص، والتي لا يمكن الاستغناء عنها. ويعود ذلك إلى وقوع مجموعة من المضايق والممرات المائية ذات الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية البالغة ضمن هذه المنطقة.

٣. وبما أن الصين تُعد أحد اللاعبين الرئيسيين في النظام الدولي، ويتزايد وزنها الدولي بوتيرة متسارعة، فقد ارتفع سقف التوقعات حول تحولها إلى القوة العالمية الأولى خلال السنوات القليلة القادمة. وفي ظل هذه المعطيات، فإن السمة الأبرز التي تميّز منطقة الشرق الأوسط في المرحلة الراهنة هي حالة فقدان

التوازن الاستراتيجي الحقيقي، وهو ما يدفع القوى الإقليمية نحو التصادم فيما بينها. ان منطقة الشرق الأوسط تعد من اهم مناطق في العالم ومركز التفاعلات العالمية، بل أهمها وذلك لاحتوائها على نسب عالية جدا من احتياطات الطاقة التي تحتاجها القوى العالمية والصين بالذات من اجل استدامة صناعاتها الاستراتيجية، إضافة الى امتلاكها الممرات العالمية البرية والبحرية المهمة والمضايق الرئيسية للتجارة العالمية والصينية منها، والتي إذا ما حدث بها أي مشكلة فان امدادات الطاقة سوف تتعرض للخطر.

٤. ان الصين لديها مصالح استراتيجية واقتصادية في منطقة الشرق الأوسط تسعى لتحقيها من خلال اداور مهمة تقوم بها على المستوى العالمي والمستوى الإقليمي في الشرق الأوسط، وان هذه الأدوار تواجه فرص في جوانب معينة تساعد على تحقيقها، وتحديات في جوانب أخرى تصبح كوابح امام هذه الأدوار.

٥. هناك ثلاث ابعاد للمصالح الصينية في الشرق الأوسط تدفع باتجاه ضبط التوازن الاستراتيجي بين القوى الإقليمية في الشرق الأوسط، هما البعد الطاقوي (النفط والغاز)، المتمثل في الحفاظ على مصادر الطاقة وضمان امداداتها، والبعد الاقتصادي – التجاري، المتمثل في الرغبة الصينية في إقامة علاقات وشراكات اقتصادية تضمن لها أسواق نشطة، والبعد الثالث المتمثل بالبعد العسكري– الامني، المتمثل في توظيف القوة العسكرية الصينية في إقامة علاقات عسكرية – امنية في حماية مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية عبر الحفاظ على امدادات الطاقة وطرق نقله والمحافظة على امن وانسيابية الحركة التجارية البرية والبحرية.

٦. اقامت الصين العديد من العلاقات الدبلوماسية والاستراتيجية والاقتصادية مع القوى الإقليمية في الشرق الأوسط بشكل يجعلها تستطيع ضبط إيقاع التفاعلات الإقليمية بالشكل الذي يساعدها في خلق توازن استراتيجي يساعد على تحقيق مصالحها العليا في المنطقة

٧. ان العلاقات الصينية – التركية تطورت بشكل كبير خلال فترة الثمانينيات من القرن الماضي، عبر زيارات رسمية متكررة بين البلدين لتصبح فيما بعد شراكة استراتيجية، ولكن هذه الشراكة تمر بتحديات عديدة من أهمها ان هذه الشراكة تبدو قواعدها مهزوزة ولا ترقى الى درجة ان يتحمل وصف العلاقات الصينية –التركية (ب الاستراتيجية والحليفة)، خصوصا اذا اخذنا في الحسبان ان فكرة تغيير تركيا محاورها السياسية مع الولايات المتحدة – العدو اللدود للصين– في سبيل إقامة علاقات إيجابية مع الصين لا يبدو امرا موضوعيا.

٨. اما العلاقات الصينية الإيرانية، فلها من الفرص ما يجعلها من اكثر الشراكات الصينية الاستراتيجية متانة في الشرق الاوسط، من هذه الفرص الموقع الجغرافي التي تمتاز به ايران في اسيا عام وفي الشرق الأوسط بشكل خاص، وامتلاكها ثروة نفطية مهمة، فضلا عن قوتها البشرية والاقتصادية والسياسية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى تقف الصين اليوم كحد الدول الكبرى ذات الإمكانات المؤثرة على مستويات عدة بوجه منافسين ايران في المنطقة، لذا فان التحالف او الشراكة والتعاون بين الصين وايران يجعلهما متحكمين بمسارات إقليمية ودولية مهمة تؤثر على السياسة الدولية، الامر الذي يجعل تلك الشراكة تعد من اقوى الشراكات الإقليمية للصين في الشرق الأوسط والتي تعول عليها الصين بشكل كبير لتحقيق مصالحها في المنطقة.

٩. لقد شهدت العلاقات الصينية– السعودية تطورات إيجابية مهمة خلال العقدين الأخيرين، بدأت باستئناف العلاقات بين البلدين في عام ١٩٩٠، تم ازدادت التفاعلات بينهما خصوصا على المستوى الرئاسي وعلى المستويات الرسمية والشعبية، وهو ما يتماشى مع مساعي المملكة العربية السعودية لتنويع علاقاتها السياسية، لاسيما وان الصين هي من الأعضاء الخمس الدائمين في مجلس الامن وقوة دولية صاعدة، بالمقابل تدرك القيادة الصينية الأهمية المتعددة الجوانب للملكة العربية السعودية على الأصعدة الجيو استراتيجية والاقتصادية فضلا عن قيمتها الثقافية والدينية لكافة العالم الإسلامي، وقيمتها كأحد اقطاب الشرق الأوسط.

١٠. لقد قامت الصين برعاية العديد من الاتفاقات والتفاهمات الاستراتيجية بين الدولة الإقليمية لتقريب وجهات النظر حول المسائل الخلافية في المنطقة، إذا قامت برعاية تفاهمات إيرانية – تركية، وتفاهمات إيرانية – سعودية بشكل يسمح بخلق جو يسوده التوازن الاستراتيجي الذي يخدم المصالح الصينية والقوى الإقليمية.

التوصيات التي توصلت إليها الدراسة:

١. ضرورة إدارة العلاقات الإقليمية بحكمة: تُعد منطقة الشرق الأوسط من أكثر المناطق تعقيدًا من الناحية الاستراتيجية، وإذا ما أرادت الصين الحفاظ على وجودها وتحقيق مصالحها العليا، فعليها أن تدير علاقاتها مع القوى الإقليمية بحنكة ودقة، دون الانحياز إلى طرف على حساب آخر. بل ينبغي عليها ضبط عملية التوازن الاستراتيجي بشكل يسمح لها بالحفاظ على ديمومة مصالحها في المنطقة، بعيدًا عن سياسة المحاور أو الاستقطاب.

٢. الانتباه لتأثير الفاعلين الدوليين: لا يجب على الصين أن تغفل عن تأثير القوى الدولية الفاعلة في المنطقة، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها الأوروبيون، الذين يعتبرون منطقة الشرق الأوسط مجالًا حيويًا لمصالحهم الاستراتيجية. فهذه القوى قد استثمرت الكثير من الموارد وخاضت حروبًا طاحنة للحفاظ على نفوذها في المنطقة. وبالتالي، على الصين أن تحرص على خلق توازن استراتيجي بين مصالحها ومصالح القوى الإقليمية والدولية على حد سواء، لأن من غير المرجح أن تترك هذه القوى فراغًا سياسيًا أو استراتيجيًا يسمح للصين بملئه بسهولة، خاصة بعد تجاربها العسكرية في العراق وأفغانستان، ودورها في عدد من الصراعات الإقليمية.

٣. دور القوى الإقليمية في تحقيق التوازن: إذا ما أرادت القوى الإقليمية أن تكون فاعلة ومؤثرة ضمن مجالها الحيوي، فعليها أيضًا أن تسعى لتحقيق التوازن بين مصالح القوى الدولية، وعلى رأسها الولايات المتحدة، ومصالح الصين الصاعدة. كما ينبغي أن تُوظّف هذه القوى نفوذها الإقليمي بما يخدم مصلحة المنطقة ككل، انطلاقًا من مبدأ المصير المشترك لدول الشرق الأوسط. فحالة عدم الاستقرار التي قد تحدث في دولة من دول المنطقة لا يمكن لأي دولة إقليمية أن تنأى بنفسها عنها أو تعزل آثارها.

الهوامش:

(١) بشير هادي عبد الرزاق، الشرق الأوسط وابعاده الاستراتيجية: دراسة نظرية، مجلة العلوم السياسية، جامعة الانبار، العدد ٦٣، ٢٠٢٢، ص ص٢٥٦ –٢٥٩

(٢) صدام مرير حمد عطية، الصراع الدولي والإقليمي في الشرق الأوسط وأثره على المنطقة العربية (انموذج ثورات الربيع العربي) مجلة تكريت للعلوم السياسية، جامعة تكريت، العدد ١١، ٢٠١٧، ص٢٩٧.

(3) Map of Western Asia and the Middle East"

تاريخ الزيارة ٢٠٢٤/٥/٢٦ نقلا عن شبكة المعلومات الدولية–انترنت www.nationsonline.org

(٤) محمد زماري، ماهي دول الشرق الأوسط،٢١ ابريل ٢٠٢١، تاريخ الزيارة ٢٠٢٤/٥/٢٦، نقلا عن شبكة المعلومات الدولية _ انترنت،WWW.mawdoo3.com

(٥) محمد رياض، الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا (دراسة تطبيقية على الشرق الأوسط)، مؤسسة هنداوي للنشر، المملكة المتحدة، ٢٠١٧، ص ٢٠١٩

(٦) حارث قحطان عبد الله، الاستراتيجية الامريكية تجاه الشرق الأوسط (مرحلة م ابعد احداث ١١ سبتمبر)، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، جامعة تكريت، العدد ٦، السنة ٢، ٢٠١٠، ص٣٠٨

(٧) نعيمة خطير، الأهمية الجيوبوليتيكية لمضيق حوض المتوسط، مجلة مدارات سياسية، جامعة الجزائر، عدد ديسمبر، ٢٠١٧، ص١٣٠

(٨) سامي بخوش، سفيان منصوري، جيوبوليتيكا الشرق الأوسط، تصور سيناريوهات مستقبل المنطقة، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية، الجزائر، المجلد٦، العدد ٤، ٢٠٢١، ص٤٣٩

(٩) ضحى فيصل علي، المصالح الاستراتيجية لروسيا الاتحادية في منطقة الشرق الأوسط، مجلة قضايا سياسية، جامعة النهرين، العدد ٧٦، ٢٠٢٤، ص ص ٢٧٢ ٢٧٤.

(١٠) المصدر نفسه. ص ٢٧١.

(١١) محمد بلعيشة، حرب المضايق البحرية في الشرق الأوسط: الاغتيال الاستراتيجي (روسيا، ايران، الولايات المتحدة الامريكية، الكيان الإسرائيلي، السعودية)، مجلة المفكر للدارسات القانونية والسياسية، الجزائر، العدد ٣، ٢٠١٨، ص ١٥٦

(١٢) محمد بلعيشة، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٧

(١٣) ذكي بن مدردش، مستقبل الشرق الأوسط، تحديات وفرص، الاندبندنت العربية ٢٠٢٤/٢/١٤، تاريخ الزيارة ٢٠٢٤/٦/٣، نقلا عن شبكة المعلومات الدولية – الانترنت https://www.independentarabia.com/

(١٤) أحمد مشعان، توازن قوة الدوليوت_ وازن القوة الإقليم، دراسة نظرية تحليلية، مجلة قضايا سياسية، ٢٠١٨، نقلا الشبكة المعلومات الدولية الإنترنت، ص ١٤٩–١٥٣.
https://www.researchgate.net/publication/344266497

(١٥) الموسوعة العربية، نقلا عن شبكة المعلومات الدولية الانترنت:
https://mail.arab-ency.com.sy/details/14978?utm_source=chatgpt.com

(١٦) فريد العلمي، البراغماتية: السياسة الصينية في الشرق الأوسط بعد الثورات العربية، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، جامعة باتنة، الجزائر، العدد ٩، المجلد ٢، ٢٠١٨، ص ١٢٠٠.

(١٧) سعود محمد الشاوش، القوة الناعمة في السياسة الخارجية للصين (٢٠١٩–٢٠٢١)، مجلة جامعة عمران، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، جامعة صنعاء، العدد ٢، ٢٠٢٢، ص ص ١٣٦–١٣٧

(١٨) مازن قاسم مهلهل، سياسة الصين الشرق أوسطية بعد العام ٢٠٠١، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد ٥٢، ٢٠١٦، ص٣٨٨

(١٩) فريد العلمي، مصدر سبق ذكره، ص ص١٢٠٢-١٢٠٣

(٢٠) وليد عبد الحي، متغيرات الاستراتيجية الصينية في الشرق الأوسط، مركز الجزير للدارسات، الدوحة، ديسمبر ٢٠١١، ص ٢، نقلا عن شبكة المعلومات الدولية الانترنت https://www.Aljazeera center for studies.net /

(٢١) ليو شين لو، دبلوماسية القوة الناعمة- مفتاح لفهم العلاقات الصينية العربية، مكتبة الاسرة الأردنية، وزارة الثقافة، المملكة الأردنية الهاشمية ،٢٠١٨، ص ٣٧٦.

(٢٢) شاكر رزيج محمد، مبادرة الحزام والطريق وأثرها في تعزيز نفوذ الصين في منطقة الشرق الأوسط، مجلة دراسات سياسية واستراتيجية، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة الانبار، العدد ٤٦، ص ص ٨٥-٨٦

(٢٣) علي عباس عبيد، الانعكاسات السياسية والاقتصادية لخطة مارشال الصينية على العالم العربي، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد ٦٤، ٢٠٢٢، ص ٢٩٨

(٢٤) مازن قاسم مهلهل، مصدر سبق ذكره، ص ٣٩٦-٣٩٧

(٢٥) عبد العزيز بن عثمان بن صقر، دول الخليج والصين: المصالح والتحديات، مجلة اراء حول الخليج، جدة، العدد ١٣٣، ٢٠١٩، ص ٤

(٢٦) زيدون سلمان محمد، حميد شهاب احمد، الاقتصاد الصيني وتأثيره في التجارة الدولية (دراسة في دور ميناء كوادر)، مجلة العلوم السياسية، بغداد، العدد ٦٠، ٢٠٢٠، ص ص١٣-١٤

(٢٧) المصدر نفسه، ص ٢١.

(٢٨) علي عباس عبيد، مصدر سبق ذكره.٢٠٢٢، ص ٢٩٦

(٢٩) حيدر قحطان سعيد، أثر الصعود الصيني في إعادة هيكلية النظام الدولي، مجلة العلوم السياسية جامعة النهرين، بغداد، العدد ٦٦، ٢٠٢٣، ص ١١٥.

(٣٠) نقلا عن: موقع ستراتيجيكس، الاستراتيجية الصينية في الشرق الأوسط من منظور تحليلي، ٢٠٢٢/٧/٧، تاريخ الزيارة ٢٠٢٤/٦/٢٠، شبكة المعلومات الدولية -انترنت، https://strategiecs.com/ar/analyses/

(٣١) محمد فرحات، الاستراتيجية الصينية في الشرق الأوسط واهم ٥ تحديات تعيق التعمق الصيني مع دول المنطقة، ٢٠٢٤/٥/٩، تاريخ الزيارة ٢٠٢٤/٦/٢٠، شبكة المعلومات الدولية -انترنت، موقع الأفضل – الموقع العربي الشامل (alafdel.net).

(٣٢) شكر رزيج محمد، مصدر سبق ذكره، ص ص٨٨-٨٩

(٣٣) حيدر قحطان سعدون، مصدر سبق ذكره، ص ص١٠٥-١٠٦.

(٣٤) مازن قاسم مهلهل، مصدر سبق ذكره، ص ٣٩٨

(٣٥) حيدر علي حسين، بنية القوة في الشرق الأوسط وإمكانية ظهور الدولة القائد، المجلة الاكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، الجامعة المستنصرية، بغداد، العدد ٢، المجلد ٣، ٢٠١٩، ص ٢١٧

(٣٦) ليو شين لو، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦.

(٣٧) حيدر علي حسين، الشرق الأوسط – افتراضات متصدعة وانماط جديدة من الصراع، مجلة الفكر القانوني والسياسي، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، بغداد، العدد ٢، المجلد ٣، ٢٠١٩، ص ١٢٧.

(٣٨) حيدر قحطان سعدون، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٠١-١٠٤.

(٣٩) حيدر قحطان سعدون، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٩

(٤٠) علي عباس عبيد، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩٦

(٤١) حيدر قحطان سعدون، مصدر سبق ذكره، ص ١١٤

(٤٢) هالة خالد حميد، تطور العلاقات العربية – الصينية، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، أيار، ٢٠٠٥، ص ١٥٨.

(٤٣) لقمان عمر محمود، العلاقات التركية – الصينية ٢٠٠٢–٢٠٢٠، مجلة دراسات إقليمية، جامعة الموصل، العدد ٥٣، السنة ١٦، ٢٠٢٢، ص ص ١٦–١٧.

(٤٤) برهان كور اوغلو، العلاقات التركية – الصينية: المنعطف الاستراتيجي، ٩/١٢/ ٢٠١٠، تاريخ الزيارة ٢٠٢٤/٦/٢٣، شبكة المعلومات الدولية – انترنت، https://studies.aljazeera.net/،

(٤٥) طه عودة اوغلو، التقارب التركي – الصيني وانعكاساته على المشهد في المنطقة، مركز الدراسات العربية الأوراسية، ٢٠٢٤/٦/١٩، تاريخ الزيارة ٢٠٢٤/٦/٢٣، شبكة المعلومات الدولية –انترنت https://eurasiaar.org.

(٤٦) إبراهيم صالح، عمار سعدون سلمان، التحدي الأمريكي للشراكة الإيرانية – الصينية في عهد الرئيس روحاني، المجلة العراقية للعلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد ٥، ٢٠٢١ ص ٤٩–٥٠

(٤٧) حميدة عبد الحسين محمد، الأهمية الجيوسياسية لموقع إيران الجغرافي في مبادرة الحزام والطريق الصينية، مجلة الجامعة العراقية، جامعة المثنى، العدد ٥٥، ج ١، ٢٠٢٣، ص ٦٤٤–٦٤٦

(٤٨) صباح جابر كاظم، العلاقات الإيرانية – الصينية في ضوء المتغيرات الدولية، المجلة العراقية للبحوث الإنسانية والاجتماعية والعلمية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد . العدد ١١، ٢٠٢٣، ص٦٥

(٤٩) حميدة عبد الحسين محمد، مصدر سبق ذكره، ص ٦٤٩

(٥٠) فهد مزبان خزار، الابعاد الاستراتيجية للعلاقات الإيرانية – الصينية، مجلة دراسات إيرانية، العدد ١٥، ٢٠١٢، ص ٢

(٥١) ياسمين طارق رزوقي، العلاقات الصينية – الإيرانية – رؤية في القضايا المشتركة ٢٠١٧–٢٠٢٢، مجلة تكريت للعلوم السياسية، تكريت، العدد ٣١، ٢٠٢٣، ص ١٧٤

(٥٢) نقلا عن: سرحان العتيبي، العلاقات السعودية – الصينية: الواقع والمستقبل، مركز الخليج لسياسات التنمية، جامعة الملك سعود، الرياض، تاريخ الزيارة ٢٠٢٤/٦/٢٥، ص٩، شبكة المعلومات الدولية –انترنت، https://www.gulfpolicies.org/

(٥٣) نقلا عن: عمرو منصور، العلاقات الصينية – السعودية (٢٠١٢–٢٠١٦) وابعاد التحول الى الشراكة الاستراتيجية الشاملة، مجلة دي كراوتر، ص ٩٥، https://doi.org/10.1515/caas-2022-2008

(٥٤) نقلا عن: صحيفة الشرق الأوسط، تاريخ العلاقات السعودية – الصينية. واسهام زيارة الرئيس الصيني في تعزيز الشراكة الاستراتيجية بين البلدين، ٢٠٢٢/١٢/١٩، تاريخ الزيارة٢٠٢٤/٦/٢٥، شبكة المعلومات الدولية –انترنت https://aawsat.com

(٥٥) سرحان العتيبي، مصدر سبق ذكره، ص ٢.

(٥٦) علي سامي عباس، فاضل حسن كطافه، الابعاد الجيوبولتيكية في مستقبل العلاقات الصينية – السعودية، مجلة الباحث، الجزائر، العدد ٢، المجلد ٤١، ٢٠٢٢، ص٨٦٠

(٥٧) عمرو منصور، مصدر سبق ذكره، ص ٩٦.

(٥٨) علي سامي عباس، فضل حسن كطافة، الابعاد السياسية والاقتصادية والعسكرية المؤثرة على مستقبل العلاقات الصينية – السعودية، مجلة الباحث، الجزائر، العدد ٢، المجلد ٤١، ٢٠٢٢، ص ٥٦٣

(٥٩) علي سامي عباس، فاضل حسن كطافه، الابعاد السياسية والاقتصادية والعسكرية المؤثرة على مستقبل العلاقات الصينية – السعودية، مصدر سبق ذكره، ص ٥٦٦.

(٦٠) وليد عبدالحي، مصدر سبق ذكره، ص ٣.

(٦١) اسراء شريف الكعود، احمد كامل الخفاجي، تطبيق القوة الذكية في صراع القوى الإقليمية في الشرق الأوسط بعد ٢٠١١، مجلة العلوم السياسية، بغداد، العدد ٦٢،٢٠٢١، ص٣٥

(٦٢) وليد عبد الحي، مصدر سبق ذكره، ص٣

(٦٣) شريف كلاع، المنظور الصيني لمطقة الشرق الأوسط في القرن الواحد والعشرين، مجلة أبحاث، جامعة الجزائر، العدد ١، المجلد ٨، ٢٠٢٣، ص ٣٩٩.

(٦٤) طارق محمد ذنون، ايران وتركيا: دراسة مقارنة في الفكر الاستراتيجي تجاه الشرق الأوسط، مجلة تكريت للعلوم السياسية، تكريت، العدد ١٦، ٢٠١٩، ص ٢٥٧.

(٦٥) عبد الحافظ الصاوي، العلاقات الاقتصادية التركية مع دول الجوار، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة ،٢٠١٧، ص ٧.

(٦٦) المصدر نفسه، ص ١

(٦٧) وداد المساوي، الابعاد الاقتصادية في العلاقات الامريكية – الصينية، المعهد المصري للدراسات، القاهرة، ٢٠٢٢، شبكة المعلومات الدولية –انترنت https://en.eipss-eg.org

المصادر والمراجع

أ- الكتب

١) الصاوي، عبد الحافظ. العلاقات الاقتصادية التركية مع دول الجوار. المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠١٧.

٢) لو، ليو شين. دبلوماسية القوة الناعمة: مفتاح لفهم العلاقات الصينية العربية. مكتبة الأسرة الأردنية، وزارة الثقافة، ٢٠١٨.

٣) رياض، محمد. الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا: دراسة تطبيقية على الشرق الأوسط. مؤسسة هنداوي، ٢٠١٧.

ب- المصادر الإنكليزية

1) Map of Western Asia and the Middle East"
تاريخ الزيارة ٢٠٢٤/٥/٢٦ شبكة المعلومات الدولية–انترنت www.nationsonline.org

ج- الدوريات

١) إبراهيم صالح، وعمار سعدون سلمان. "التحدي الأمريكي للشراكة الإيرانية–الصينية في عهد الرئيس روحاني." المجلة العراقية للعلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد ٥، ٢٠٢١.

٢) اسراء شريف الكعود، وأحمد كامل الخفاجي. "تطبيق القوة الذكية في صراع القوى الإقليمية في الشرق الأوسط بعد ٢٠١١." مجلة العلوم السياسية، بغداد، العدد ٦٢، ٢٠٢١.

٣) بشير هادي عبد الرزاق. "الشرق الأوسط وأبعاده الاستراتيجية: دراسة نظرية." مجلة العلوم السياسية، جامعة الأنبار، العدد ٦٣، ٢٠٢٢.

٤) حارث قحطان عبد الله. "الاستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط (مرحلة ما بعد أحداث ١١ سبتمبر)." مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، جامعة تكريت، السنة ٢، العدد ٦، ٢٠١٠.

٥) حميدة عبد الحسين محمد. "الأهمية الجيوسياسية لموقع إيران الجغرافي في مبادرة الحزام والطريق الصينية." مجلة الجامعة العراقية، جامعة المثنى، العدد ٥٥، ج١، ٢٠٢٣.
٦) حيدر علي حسين. "الشرق الأوسط: افتراضات متصدعة وأنماط جديدة من الصراع." مجلة الفكر القانوني والسياسي، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، بغداد، المجلد ٣، العدد ٢، ٢٠١٩.
٧) حيدر علي حسين. "بنية القوة في الشرق الأوسط وإمكانية ظهور الدولة القائد." المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، الجامعة المستنصرية، بغداد، المجلد ٣، العدد ٢، ٢٠١٩.
٨) حيدر قحطان سعيد. "أثر الصعود الصيني في إعادة هيكلية النظام الدولي." مجلة العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، العدد ٦٦، ٢٠٢٣.
٩) زيدون سلمان محمد، وحميد شهاب أحمد. "الاقتصاد الصيني وتأثيره في التجارة الدولية (دراسة في دور ميناء كوادر)." مجلة العلوم السياسية، بغداد، العدد ٦٠، ٢٠٢٠.
١٠) سامي بخوش، وسفيان منصوري. "جيوبوليتيكا الشرق الأوسط: تصور سيناريوهات مستقبل المنطقة." مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية، الجزائر، المجلد ٦، العدد ٤، ٢٠٢١.
١١) سعود محمد الشاوش. "القوة الناعمة في السياسة الخارجية للصين (٢٠١٩-٢٠٢١)." مجلة جامعة عمران، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، جامعة صنعاء، العدد ٢، ٢٠٢٢.
١٢) شاكر رزيج محمد. "مبادرة الحزام والطريق وأثرها في تعزيز نفوذ الصين في منطقة الشرق الأوسط." مجلة دراسات سياسية واستراتيجية، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة الأنبار، العدد ٤٦.
١٣) شريف كلاع. "المنظور الصيني لمنطقة الشرق الأوسط في القرن الواحد والعشرين." مجلة أبحاث، جامعة الجزائر، المجلد ٨، العدد ١، ٢٠٢٣.
١٤) صباح جابر كاظم. "العلاقات الإيرانية–الصينية في ضوء المتغيرات الدولية." المجلة العراقية للبحوث الإنسانية والاجتماعية والعلمية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد، العدد ١١، ٢٠٢٣.
١٥) صدام مرير حمد عطية. "الصراع الدولي والإقليمي في الشرق الأوسط وأثره على المنطقة العربية: أنموذج ثورات الربيع العربي." مجلة تكريت للعلوم السياسية، جامعة تكريت، العدد ١١، ٢٠١٧.
١٦) ضحى فيصل علي. "المصالح الاستراتيجية لروسيا الاتحادية في منطقة الشرق الأوسط." مجلة قضايا سياسية، جامعة النهرين، العدد ٧٦، ٢٠٢٤.
١٧) طارق محمد ذنون. "إيران وتركيا: دراسة مقارنة في الفكر الاستراتيجي تجاه الشرق الأوسط." مجلة تكريت للعلوم السياسية، جامعة تكريت، العدد ١٦، ٢٠١٩.
١٨) عبد العزيز بن عثمان بن صقر. "دول الخليج والصين: المصالح والتحديات." مجلة آراء حول الخليج، جدة، العدد ١٣٣، ٢٠١٩.
١٩) علي سامي عباس، وفاضل حسن كطافه. "الأبعاد الجيوبوليتيكية في مستقبل العلاقات الصينية–السعودية." مجلة الباحث، الجزائر، المجلد ٤١، العدد ٢، ٢٠٢٢.

٢٠) علي سامي عباس، وفضل حسن كطافة. "الأبعاد السياسية والاقتصادية والعسكرية المؤثرة على مستقبل العلاقات الصينية–السعودية." مجلة الباحث، الجزائر، المجلد ٤١، العدد ٢، ٢٠٢٢

٢١) علي عباس عبيد. "الانعكاسات السياسية والاقتصادية لخطة مارشال الصينية على العالم العربي." مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد ٦٤، ٢٠٢٢.

٢٢) فريد العلمي. "البراغماتية: السياسة الصينية في الشرق الأوسط بعد الثورات العربية." مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، جامعة باتنة، الجزائر، المجلد ٢، العدد ٩، ٢٠١٨.

٢٣) فهد مزبان خزار. "الأبعاد الاستراتيجية للعلاقات الإيرانية–الصينية." مجلة دراسات إيرانية، العدد ١٥، ٢٠١٢.

٢٤) لقمان عمر محمود. "العلاقات التركية–الصينية ٢٠٠٢–٢٠٢٠." مجلة دراسات إقليمية، جامعة الموصل، السنة ١٦، العدد ٥٣، ٢٠٢٢.

٢٥) مازن قاسم مهلهل. "سياسة الصين الشرق أوسطية بعد العام ٢٠٠١." مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد ٥٢، ٢٠١٦.

٢٦) محمد بلعيشة. "حرب المضايق البحرية في الشرق الأوسط: الاغتيال الاستراتيجي (روسيا، إيران، الولايات المتحدة الأمريكية، الكيان الإسرائيلي، السعودية)." مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية، الجزائر، العدد ٣، ٢٠١٨.

٢٧) نعيمة خطير. "الأهمية الجيوبوليتيكية لمضيق حوض المتوسط." مجلة مدارات سياسية، جامعة الجزائر، ديسمبر ٢٠١٧.

٢٨) هالة خالد حميد. "تطور العلاقات العربية–الصينية." مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، أيار ٢٠٠٥.

٢٩) ياسمين طارق رزوقي. "العلاقات الصينية–الإيرانية: رؤية في القضايا المشتركة ٢٠١٧–٢٠٢٢." مجلة تكريت للعلوم السياسية، جامعة تكريت، العدد ٣١، ٢٠٢٣.**د– د– الانترنت**

٣٠) أحمد مشعان، توازن قوة الدوليوت_ وازن القوة الإقليم، دراسة نظرية تحليلية، مجلة قضايا سياسية، ٢٠١٨، نقلا الشبكة المعلومات الدولية الإنترنت.

https://www.researchgate.net/publication/344266497

٣١) الموسوعة العربية، نقلا عن شبكة المعلومات الدولية – الانترنت.

https://mail.arab-ency.com.sy/details/

٣٢) برهان كور أوغلو. "العلاقات التركية–الصينية: المنعطف الاستراتيجي." مركز الجزيرة للدراسات، ٩ كانون الأول ٢٠١٠. شبكة المعلومات الدولية، تمت الزيارة ٢٣ حزيران ٢٠٢٤.

https://studies.aljazeera.net/

٣٣) ذكي بن مدردش. "مستقبل الشرق الأوسط: تحديات وفرص." الاندبندنت العربية، ١٤ شباط ٢٠٢٤. شبكة المعلومات الدولية، تمت الزيارة ٣ حزيران ٢٠٢٤.

https://www.independentarabia.com/

٣٤) "صحيفة الشرق الأوسط." "تاريخ العلاقات السعودية–الصينية. وإسهام زيارة الرئيس الصيني في تعزيز الشراكة الاستراتيجية بين البلدين." الشرق الأوسط، ١٩ كانون الأول ٢٠٢٢. شبكة المعلومات الدولية، تمت الزيارة ٢٥ حزيران ٢٠٢٤. https://aawsat.com/

٣٥) طه عودة أوغلو. "التقارب التركي–الصيني وانعكاساته على المشهد في المنطقة." مركز الدراسات العربية الأوراسية، ١٩ حزيران ٢٠٢٤. شبكة المعلومات الدولية، تمت الزيارة ٢٣ حزيران ٢٠٢٤. https://eurasiaar.org

٣٦) محمد زماري. "ما هي دول الشرق الأوسط." موضوع، ٢١ نيسان ٢٠٢١. شبكة المعلومات الدولية، تمت الزيارة ٢٦ أيار ٢٠٢٤. www.mawdoo3.com

٣٧) محمد فرحات. "الاستراتيجية الصينية في الشرق الأوسط وأهم ٥ تحديات تعيق التعمق الصيني مع دول المنطقة." موقع الأفضل، ٩ أيار ٢٠٢٤. شبكة المعلومات الدولية، تمت الزيارة ٢٠ حزيران ٢٠٢٤. https://alafdel.net/

٣٨) "موقع ستراتيجيكس." "الاستراتيجية الصينية في الشرق الأوسط من منظور تحليلي." ستراتيجيكس، ٧ تموز ٢٠٢٢. شبكة المعلومات الدولية، تمت الزيارة ٢٠ حزيران ٢٠٢٤. https://strategiecs.com/ar/analyses/

٣٩) سرحان العتيبي. "العلاقات السعودية–الصينية: الواقع والمستقبل." مركز الخليج لسياسات التنمية، جامعة الملك سعود، الرياض. شبكة المعلومات الدولية، تمت الزيارة ٢٥ حزيران ٢٠٢٤. https://www.gulfpolicies.org/

٤٠) عمرو منصور. "العلاقات الصينية–السعودية (٢٠١٢–٢٠١٦) وأبعاد التحول إلى الشراكة الاستراتيجية الشاملة." مجلة دي كراوتر. https://doi.org/10.1515/caas-2022-2008

٤١) وداد المساوي. الأبعاد الاقتصادية في العلاقات الأمريكية–الصينية. المعهد المصري للدراسات، القاهرة، ٢٠٢٢. شبكة المعلومات الدولية، https://en.eipss-eg.org

٤٢) وليد عبد الحي. "متغيرات الاستراتيجية الصينية في الشرق الأوسط." مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، كانون الأول ٢٠١١. شبكة المعلومات الدولية.
https://www.aljazeera-center-for-studies.net/
https://mail.arab-ency.com.sy/details/14978?utm_source=chatgpt.com